جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرقم التسلسلي :.....

رقم التسجيل : **125072407**

أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الغذائي في إفريقيا

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية و علاقات دولية

إعـــداد الطالب:
هيثم شمس الدين أوذينة

إشراف أ. الدكتور:
نور الدين دخان

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الدكتور: إسماعيل زروقة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
أ. الدكتور: نور الدين دخان	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور: نور الدين فلاك	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2018/2017

كلمة شكر وعرفان

للشكر لله **عز وجل الذي** أنعم علينا **بإتمام** هذا العمل على بركته، ونستعين به ونرجو منه أن يلتمس قراء هذا البحث الجهد الذي تطلبه منا وأن يستفيدوا منه قدر الإمكان

وشكر العباد من شكر الله فجاء في الحديث: ﴿لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ (7755)، وَأَبُو دَاوُد (4198)

ثم نوجه شكرنا إلى **الأستاذ المشرف**: "البروفيسور نور الدين دخلن" الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته طيلة إنجاز هذا **البحث**

كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور " إسماعيل زروقة" **على كل** المجهودات التي قدمها لي في إنجاز هذه المذكرة

كما أشكر الدكتور " حسام الدين بوعيسي" على كل التسهيلات التي قدمها لي وساعدتني في مسيرتي الدراسية

وللشكر موصول للوالدة الكريمة التي ساندتني بالحب والحنان طيلة مشواري الدراسي وإلى غاية إتمام هذا البحث

ووالدي الذي لاطالما كان لي الصديق والأخ والأب والقدوة **والناصح**

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

مقدمة

مقدمة:

عرف العالم منذ نهاية القرن العشرين اهتماما كبيرا بقضايا البيئة حين أخذت هذه الأخيرة مواقع متقدمة في المجتمع الدولي ، فبعدما كان ينظر إليها قضايا ترتبط بالجانب الاقتصادي والتنمية انتقلت المسألة البيئية إلى مستويات أخرى وصلت إلى حد اعتبارها موضوعا أمنيا.

وقد كشفت تحولات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة أن التهديدات لم تعد عسكرية فقط وذلك بسبب ظهور أطر نظرية جديدة تحاول استيعاب هذه التهديدات، وبالتالي أصبحت البيئة وكل ما يطرأ عليها من تغيرات تمثل أهم وأعقد المسائل التي تواجه العالم اليوم ومستقبلا.

وقد أصبح كل من الأمن الغذائي والبيئي من أبعاد الأمن الإنساني HumanSecurity هذا المفهوم الذي تطور حديثا بعدما كان مفهوم الأمن يتعلق فقط بالأمن الوطني National Security لكن منذ السبعينات وبالتحديد منذ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 م احتل الأمن الإنساني مكانة خاصة في الدراسات الأكاديمية والسياسات العالمية وهكذا تغير مفهوم الأمن التقليدي للأمن الذي محوره الدولة، وهدفه حماية الحدود الوطنية بالقوة العسكرية دون الاهتمام بمجالات أو أبعاد أخرى إلى مفهوم جديد موسع، وقد كانت هناك تطورات في إعطاء تعريف للأمن الإنساني حتى أصبح يتضمن معنى التحرر والخوف والتحرر من الحاجة، وهو بذلك يشمل العديد من الأبعاد وهي الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن السياسي والأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي والأمن السيبراني، والأمن اللغوي وغيرها.

وفي إفريقيا يشكل تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية وندرة وسوء التسيير أحد الأشكال الدالة على الحالة البيئية في إفريقيا. هذه التهديدات يحتمل أن تمنع من إنتاج وتوفير الغذاء كما يحتمل أن تحد من سلامته وجودته وذلك بسبب عدم القدرة

على إنتاج أنواع الأغذية الحيوانية والنباتية والسمكية والتي تؤثر على الأراضي الزراعية وتجعلها غير قابلة للإنتاج.

فالأضرار التي تعود على الأمن الغذائي بصفة خاصة والأمن الإنساني بصفة عامة، تقاس بمؤشرات ومعايير معتمدة دوليا، وتلك الأضرار تعود على الإنسان وتعيق تحقيق أمنه الإنساني بكل أبعاده، سواء البعد الصحي أو الاقتصادي أو الثقافي، لذا على الدول والحكومات أن تتخذ التعابير والاستراتيجيات التي تعالج تلك الإشكالية وتعمل على تحقيق أمنها الغذائي.

أهمية الموضوع:

إن موضوع التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن الغذائي تزداد أهميته مع الوقت، وذلك لأن التهديدات مستمرة، في غالب التوقعات، وأما استراتيجية مواجهتهافي الغالب مؤقتة أو تغلب عليها مصالح الدول، كما أن استدامة التهديدات البيئية تعني استدامة حالة اللامن الغذائي في معظم دول العالم.

تعود أهمية هذا الموضوع أيضا إلى وجود استمرار العلاقة بين مقتربين هما الأمن الغذائي والبيئة وهي علاقة مستمرة باستمرار بحث الإنسان على غذائه، فإنسان العصور القديمة كان يعتمد على شروط البيئة المحلية من غابات وحيوانات وأنهار التي تحدد مواردها مدى أمن الأفراد والمجتمعات، أما في العصور الحديثة ومع التطور التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي ... أدخل الإنسان ذلك التطور لاستعمال البيئة لبناء أمنه الغذائي لكن ذلك الاستغلال كان ذو حدين، إيجابي من جهة بأن تطور الإنتاج وتحسن في العديد من الدول، واكتشف الإنسان من موارده الطبيعية التي كانت خفية عنه، لكن في المقابل هناك الجانب السلبي، بأن أصبح الإنسان مهدد للبيئة بمختلف وسائله التطورية بالإضافة إلى التهديدات الطبيعية التي تواجه البيئة والإنسان.

مبررات اختيار الموضوع:

- المبررات الموضوعية:

يعتبر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الغذائي من المواضيع القديمة الاهتمام حديثة البحث حيث لا تزال الدراسات والبحوث جارية سواءا لمعرفة مسببات تلك التهديدات أو كيفية تأثيرها على الأمن الغذائي أو كيفية تفادي تلك التأثيرات، وتخليص الأجيال القادمة من جهة سلبياتها بالإضافة إلى أن معظم الدراسات ركزت على الجانب القانوني للقضايا التي تتعلق بالبيئة، ودون التطرق إلى الأطر النظرية التي اهتمت بدورها بدراسة التهديدات الأمنية بما فيها التهديدات البيئية كجزء من المجال الأمني.

- المبررات الشخصية:

تكمن هذه المبررات في الرغبة الشخصية لدراسة موضوع الأمن البيئي باعتباره موضوع يندرج ضمن الدراسات الأمنية والتي تعتبر حقل لا يقل أهمية عن باقي الفروع التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية، بالإضافة إلى قلة الدراسات المباشرة حول تأثير التهديدات البيئية على الأمن الغذائي كون هذه التهديدات تمس كل شخص ولا تنحصر على فئة دون أخرى، كما أن الأمن الغذائي هو بعد لا يمكن أن يتحقق الأمن الإنساني بدونه، لكن دراسة التأثيرات التي سببتها التهديدات البيئية على أبعاد الأمن الغذائي تكون قليلة وغير موجودة رغم أن لها أهمية كبيرة، وذلك لأن دراسة تلك التأثيرات تساعد على إيجاد الاستراتيجيات المناسبة لبناء الأمن الغذائي بالنسبة للدول التي تعاني من تلك التهديدات.

الدراسات السابقة:

- اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المراجع نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر: كتاب كاميلا تولمين بعنوان مناخ أفريقيا يتغير ترجمة رجب سعد السيد يحتوي على 254 صفحة، الطبعة الأولى 2014، القاهرة.

– بالإضافة إلى مذكرة ماجستير لزبيري وهيبة تحت عنوان "التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي" مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني تحتوي على 204 صفحة.

– بالإضافة إلى بحث من إعداد أسماء دهكال بعنوان الأمن الغذائي وتحديات التنمية في إفريقيا، قراءة في الواقع والرهانات، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر، تاريخ النشر 04 فيفري 2018.

– بالإضافة إلى مذكرة ماجستير لخلف الله عمر بعنوان "التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية تحتوي على 178 صفحة السنة الجامعية 2012/2011.

إشكالية الدراسة:

إن دراسة موضوع التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الغذائي في إفريقيا بأخذ أهمية كبيرة نظرا لقلة الدراسات المتخصصة حول الموضوع، ولأن التأثير الذي تسببه تلك التهديدات على الأمن الغذائي للأفراد والدول يحتاج إلى التحليل لمعرفة الحلول، لذا فإن الإشكالية الأساسية التي يمكن طرحها هنا لتحليل الموضوع التالي هي:

ما هي خصوصية الأمن الغذائي في إفريقيا في ظل التهديدات البيئية؟

الإشكاليات الفرعية:

إن دراسة الإشكالية الأساسية يكون بدراسة الإشكاليات الفرعية التالية:

1–كيف ساهمت التهديدات البيئية كمصادر تهديد إلى توسيع الحقل المعرفي للدراسات الأمنية؟

2–ما هي التهديدات البيئية وماذا يقصد بالأمن الغذائي؟

3–كيف يمكن مواجهة التهديدات البيئية لبناء الأمن الغذائي؟

فرضية الدراسة:

من خلال ما تم الاطلاع عليه حول موضوع التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الغذائي، فإننا يمكن أن نفترض أنه كلما ازدادت التهديدات البيئية على القارة الإفريقية، كلما كان هناك احتمال تأثر أمنها الغذائي وحتى أنه يمكن أن يتقدم خاصة في الدول التي تتقدم لديها آليات مواجهة تلك التهديدات.

أما الفرضيات الفرعية هي كالآتي:

1-كلما ازدادت شدة تأثير التهديدات البيئية على إفريقيا كلما تدهور الوضع الغذائي في المنطقة.

2-الموقع الجيوبوليتيكي لقارة إفريقيا يمثل معوقا لبناء امن غذائي ذاتي.

3-هناك اختلاف في حدة التهديدات البيئية سواء من منطقة لأخرى وحتى في طبيعة هذه التهديدات في إفريقيا.

تقسيم الدراسة:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع خطة ثلاثية تنقسم إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: حول الإطار المفهوماتي والنظري للأمن البيئي، وذلك لأنه لا يمكن الخوض في الموضوع دون اعتماد مفاهيم له تكون الدليل لمختلف الخطوات الأخرى، وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن بالإضافة إلى أهم المقاربات المعتبرة له في النظريات الوصعية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم الأمن البيئي والتهديدات البيئية ليأتي المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده.

الفصل الثاني من خلال هذا الفصل سنحاول الوقوف على علاقة التهديدات البيئية بالأمن الغذائي وكيف ودراسة العلاقة بينهما، حيث خصصنا المبحث الأول لآثار التغير المناخي على الأمن الغذائي، أما المبحث الثاني فيدور محتواه حول تلوث وندرة المياه وعلاقتها بالأمن الغذائي وأخيرا المبحث الثالث والذي تحدثنا فيه على تلوث الهواء وعلاقته بالأمن الغذائي.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الغذائي في إفريقيا، بالإضافة إلى السياسات الإفريقية لمواجهة التهديدات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي، وقد تم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تأثير تهديدات تغير المناخ وتلوث الهواء على الأمن الغذائي في إفريقيا أما المبحث الثاني تأثير تهديدات تلوث المياه وقدرتها على الأمن الغذائي في إفريقيا أما المبحث الثالث هو السياسات الإفريقية لمواجهة التهديدات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي.

الإطار المنهجي للدراسة:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج التي تراوحت بين:

المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على تغير الوضع القائم في إفريقيا، وتحديد خصائص ظاهرة التهديدات البيئية في المنطقة بالإضافة إلى وصف طبيعة ونوعية العلاقات بين متغير الأمن الغذائي والتهديدات البيئية من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع التهديدات البيئية في إفريقيا بشكل عام، وصولا إلى التحليل والربط وتغير هذه البيانات ومعالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل: مفهوم الأمن ومفهوم الأمن البيئي ومفهوم الأمن الغذائي.

المنهج التحليلي:

التحليل: وهو تفكيك الكل إلى الجزء، والتحليل يعتبر آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع، ومن ثم التحكم فيه، ويوصله إلى الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تبدو غامضة في أول الأمر فيزيل غموضها. والقصد من إتباع هذا المنهج هو تفكيك الغموض الذي يلم بالتهديدات البيئية وبأسبابها ومدى تأثيرها على الأمن الغذائي، ويعتمد ذلك على فهم الظاهرة فهما جيدا.

حدود الدراسة:

المجال الزمني:

شملت الدراسة حدود زمنية متعددة، نتيجة للمراحل التاريخية التي تناولت القضايا البيئية والتي ترجع إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات مع مؤتمر ستوكهولم هذا من جهة ومن جهة أخرى ركزت الدراسة في مجالها الزمني على مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي واكبت التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية، وتصاعد أهمية البعد البيئي في مفهوم الأمن الجديد، أو ما يعرف بأمنية التغيرات المناسبة.

الإطار المكاني:

يشمل الإطار المكاني للدراسة القارة الإفريقية والتي تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأخطار التهديدات البيئية.

أهمية الموضوع:

إن موضوع التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن الغذائي تزداد أهميته مع الوقت وذلك لأن تلك التهديدات مستمرة، في غالب التوقعات، أما استراتيجيات مواجهتها في الغالب مؤقتة أو يغلب عليها الطابع الوطني أو مصالح الدول. وإن استدامة التهديدات البيئية تعني استدامة حالة اللأمن الغذائي في معظم دول العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون هذا الموضوع يندرج ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات جديدة لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق (العسكري) إلى مفهوم موسع يشمل قضايا ومجالات متعددة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية).

الفصل الأول

الإطار المفاهيم والنظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن.

المطلب الأول: جدلية التعريف وضبابية الضبط.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية وما بعد الوضعية:

المبحث الثاني: مفهوم التهديدات البيئية والأمن البيئي:

المطلب الأول: تعريف البيئة والتهديدات البيئية:

المطلب الثاني: تطور النقاش حول قضايا البيئة والأمن البيئي:

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي:

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الغذائي:

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وأبعاده:

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي:

تمهيد:

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تصنيف وتوسيع مفهوم الأمن، ويشهد العالم اليوم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم، مهمة المصدر مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، التجارة بالبشر، الأمراض الوبائية، التدهور البيئي وقضايا تغير المناخ ...إلخ، هذه التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى (أفراد، جماعات)، وقد تزايد حجم هذه التحديات الأمنية نتيجة زيادة سرعة النمو السكاني، والتطور المتزايد لتقنيات الأسلحة وطرق الاتصالات والمواصلات مما أدى هذا بدوره إلى تسارع وتيرة انتقال هذه التهديدات الأمنية داخل وعبر الحدود الوطنية، فالحركة الواسعة داخل حقل الدراسات الأمنية استوجبت ضرورة مواكبة مفهوم الأمن التقليدي مع هذه التطورات من خلال توسيع مضامين الأمن ليشمل تهديدات أمنية جديدة بالإضافة إلى تعميقه ليشمل فواعل أمنية جديدة ذات طبيعة غير دولانية والفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن ومضامينه النظرية، المبحث الثاني يتناول مفهوم الأمن وأهم التغيرات حول البعد البيئي في الدراسات الأمنية، أما المبحث الثالث والأخير فيتناول مفهوم الأمن الغذائي.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن.

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة، وأبعاد جديدة برزت بعد الحرب الباردة (الأمن القومي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي)، وكان لهذه الأخيرة انعكاسات في تطور هذا المفهوم.

المطلب الأول: جدلية التعريف وضبابية الضبط.

مصطلح الأمن يشير إلى غياب ما يتهدد القيم النادرة، ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام، وعلى العكس من ذلك، ففي نظام ينطوي على خطر تام للعلاقات، نجد أن النظام الذي ينطوي على عداء مستبد يقارب حالة الارتياب الشديد الشامل، إن الأمن مصطلح نسبي من الناحية التجريبية (Empirically) وقد درجت الأبحاث التي تدور حول العلاقات الدولية على تحليل هذا المصطلح من حيث الدرجة (العالية أو المتدنية) وليس من حيث الوجود التام أو العدم (Baldwin Woofers 1962)، وقد اعتبر الأمن تاريخيا قيمة جوهرية وهدفا أسمى لسلوك الدول.[1]

الأمن لغة: الأمن مضاد للخوف والفزع، وهو يعطي الأمن والطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه.

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

الأمن اصطلاحا: يرى وولتر ليبمان Walter Lippman بأن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع

1- غراهام ايفانز وجيفيري نونيهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط2، تر: مركز الخليج للأبحاث، بنغوين للنشر، 2000، ص 446.

الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه.[1]

أما روبرت ماكنمارا Robert Mcnamar فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه جوهر الامن من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف ماكنمارا الأمن: أن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه، إن لأمن هو التنمية، ويتبين لنا من هذا التعريف أهمية البعد التنموي في الأمن لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة ودوره في حمايتها.

يعتبر تعريف باري بوزان Barry Buzan لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه " العمل على التحرر من التهديد " فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتهي فيها كل أشكال التهديد، ويرى بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في: البدء بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له إنتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

ومن المفكرين العرب بطرس غالي الذي عرفه: الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد الفكري الخارجي، ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يشير إلى أهمية الأبعاد الأخرى ولا يتوقف منذ البعد العسكري.[2]

1- فاتح رحموني، الإستراتيجية والأمن الدولي، "محاضرة ملقاة على طلبة الماستر استراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية"، جامعة المسيلة، 2017/ 2018.

2- ميهوبي نفيسة، **الأمن البيئي في منطقة المتوسط التحديات والآفاق**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة،2016)، ص 19.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أن الأمن أصبح يتصف بالشمولية والمرونة في التعامل مع الأحداث المستجدة، إذ يجب أن يكون قادر على إدراك ومعرفة جميع أشكال التهديدات، كذلك يجب أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية ويجب أن يشمل جميع المجالات والمستويات (الدولة، الجماعة، الفرد).

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية وما بعد الوضعية:

تعتبر النظريات الوضعية من بين الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة حيث حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فلها الحق في احتكار وسائل العنف، وتؤكد على أن الوضع القائم هو شيء معطى مسبق، وترى بضرورة أن يرتكز المفهوم التقليدي للأمن على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن، وفي إطار النظريات المفسرة لمفهوم الأمن تناولنا في الاتجاهات الوضعية كل من النظرية الواقعية والليبرالية.

1-التصور الواقعي للأمن:

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد، حيث على ركزت على اعتبار أن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل وبالتالي فهذه الأخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها وحماية سيادتها، وعندما تكون الدولة مشغولة بأفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو همها وهدفها الأساسي وترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب ويمكن أن يستمر هذا السلام إذا الدول حافظت على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية.

وخلال الحرب الباردة ركز التفكير الأمني الواقعي أساسا على إمكانية قيام حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ومثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل جزءا من معجم الواقعيين الأمن. وحسب الواقعية الكلاسيكية الأنظمة الأمنية ستبقى قائمة طالما كانت مصالح الأعضاء متوافقة، وعندما تتباعد هذه

المصالح والتي تتمثل في تحالفات أو ميزان قوى أو غيرها من الترتيبات الأمنية الجماعية فإنها تتفكك وتتغير.[1]

وتعتبر أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية فعلى حد تعبيره الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون، وبالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية، ويرى ريمون أرون أنه في الحالة الطبيعية الأمن هو الهدف بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية وبالتالي فالأمن حسب الواقعيين يمثل أحد الأهداف الأساسية والخالدة للسياسة الخارجية لأية دولة، هاته الأخيرة التي تسعى بكل الوسائل لتعظيم قوتها العسكرية لتحقيق الأمن.

وترى الواقعية الجديدة Néoréalisme وعلى رأسها كينيث والتز Kenneth Waltz أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على أولوية الأمن Prierait of Security أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة للخطر أو لتهديد دولة أخرى، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلاقي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك والريبة بالنسبة للدول الأخرى، وهذه الحالة من عدم الثقة المتبادلة والصراع من أجل القوة سيؤدي حتما إلى حلقة مفرغة يطلق عليها اصطلاح دوامة الأمن أو المعضلة الأمنية.

ويعتبر جون هيرز John Herz أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية Security Dilemma عام 1950، فالدول ذات السيادة تتسلح لتصبح أكثر أمنا حتى تزيد من مستوى الحماية لها، في المقابل وجود حالة من الفوضى الدولية تؤدي إلى المزيد من اللاأمن بالنسبة

1- أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص 15.

للدول الأخرى، فالشعور بانعدام الأمن مصدره الشك والخوف المتبادل بين الدول المتنافسة وقدم روبرت جيرفيس Robert Jervis تعريفا للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي فيها العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها لزيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين.

2-التصور الليبرالي للأمن:

يؤكد الليبراليون على أن الأمن والسلم يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم، فكلما زاد عدد الديمقراطيات، قلت احتمالات الحروب فالأمن من خلال المتصور الليبرالي يتحقق من خلال نشر المبادئ الديمقراطية.[1]

ويوجد ثلاثة تصورات للمنظر الليبرالي:

- **الليبرالية الدولية:** تعود أفكارها إلى حركة التنوير في أوروبا حيث تؤمن بإمكانية أن يحقق العقل الحرية والعدالة والسلام في العلاقات، وكان أبرز أنصارها إيمانويل كانط Emmanuel Kant وجيريمي بنتام Jeremy Bentham.[2]

- **الليبرالية المؤسساتية:** بعد فشل عصبة الأمم في صنع الحرب العالمية الثانية، برزت هناك الحاجة إلى إيجاد مؤسسة دولية أخرى، تكون أقدر على توفير وضمان السلم والأمن الدوليين، فكانت هيئة الأمم المتحدة كأداة للأمن الجماعي، وقد دعا دافيد ميتراني David Mitrany في منتصف القرن العشرين إلى تعاون فوق وطني لحل المشاكل المشتركة.

- **نظرية السلام الديمقراطي:** ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن الماضي في كتابات مايكل دويل Michael Doyle، وبروست راست Bruce Russet وتستند هذه النظرية إلى مقالة إيمانويل كانط الموسومة بـ: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الأيدولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية.

- **مفهوم الأمن لدى الليبرالية الجديدة:** ويرى أنصار الليبرالية الجديدة أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وكذا الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات

1-Michael widoyle, "Liberalion and the end of the cold war": https:// library of lihgts.files.wordpress.com.

2- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 314- 315.

تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية، كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، ويعتمد الليبراليون الجدد في تصورهم لمفهوم الأمن الدولي على أجندة موسعة إذ أن المنظمات غير الحكومية وغير الوطنية لمنظمات حقوق الإنسان، وجماعات حماية البيئة تلعب دورا مهما في صناعة السياسة العالمية وقضايا الأمن الدولي.

- مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية: مدرسة كوبنهاغن:

على غرار النقاشات النظرية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي زادت بضرورة توسيع الأجندة الأمنية تجاوبت مدرسة كوبنهاغن مع التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت عن الطابع التقليدي الذي يركز على والجانب العسكري فقط:

1-إن تجديد الدراسات الأمنية الذي أقر به باري بوزان ينطلق من عدم الاقتناع وكذا الحاجة التي تكيف النظرية مع حقيقة واقع العالم المعاصر حيث مهد الطريق للدراسات الأمنية بداية من ثمانينات القرن الماضي كون الأنطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها حيث فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية ولكن أصبح إلزاما إدماج عبارات أخرى اقتصادية سياسية وبيئية ومجتمعية.[1]

2-وما يدخل في تميز وتأسيس هذه المدرسة هو تصورها الموسع للأمن يمثل القطاعات الجديدة فبالإضافة إلى القطاع العسكري ركزت مقارنة بوزان التوسعية على قطاعات أساسية أخرى هي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مؤكدا على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التغير بشكل كافي عن المسألة الأمنية، فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة شبكة من المعطيات التي لابد على المحلل الأمني فك ارتباطاتها لفهم كل قطاع على حدى بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات الأخرى.[2]

1- بن مرزوق العيد، **أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017)، ص 14.

2Dario battistella. The oriesdes relation internationales. Op. cit, p 478.

3-ويضيف "باري" و"ويفر" أن العملية الأمنية هي مسألة خطابية كلامية Speechact بمعنى أن الجهة التي تريد شيطنة فكرة أوتيار،ما أو تصويره على أنه تهديد لا تحتاج لأن تمارس أي تحركات أمنية، بل تحتاج فقط إلى أداء دور خطابي وإعلامي مقنع للجمهور.

ثانيا: الدراسات النقدية للأمن:

شهد حقل الدراسات الأمنية جدالا واسعا بسبب ظهور مجموعة من البرامج البحثية، للمدارس الفكرية بتعبير أولي ويغر، التي ارتبطت بشكل واسع بماكس هوركهايمر، وثيودور أدورنو ويورغن هابر مارس واللذين يشتركون في الفرضيات التالية:

- إعادة التفكير في مفهوم الأمن.

الاهتمام بمسألة إمكانية توسيع وتعميق قطاعات ومرجعيات الأمن فحسب النقديين، فرضت ديناميكية السياسة العالمية نوع جديد من التفكير لم يعد بعد يرتكز على التفكير الضيق المحصور في الدولة ككيان سياسي محوري، والقوة كمتغير رئيسي، على خلاف ذلك طرحت فكرة أخلاقيات الخطاب أو المشاركة ديمقراطيا في مسار صنع القرار السياسي، وإقامة علاقات اجتماعية على المستوى الدولي انطلاقا من مفهوم الهوية الجماعية بواسطة إقامة مجموعات فوق وطنية تطمح إلى تقليص الإقصاء وعلاقات الهيمنة وتعتبر شرط ضروري لتحقيق الإنعتاق من جهة والأمن باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، شمولية هذا النوع من التفكير سيساهم لاحقا في توسيع مفهوم الأمن الذي يجب أن يتعامل مع مجموعة من التهديدات لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل: الفقر، نقص التعليم ... التي تشكل عائقا أما مفهوم إنعتاق الأفراد لهذا يدعوا Ken Booth إلى تجديد اللغة التنظيرية من حيث ارتبط مفهوم الأمن من جهة بالمصلحة الوطنية، ومن جهة أخرى إبعاد الأفراد من الصراع الاجتماعي وتحميلهم عبء حماية المصلحة الوطنية لصالح السلطة.[1]

كما ركزت مدرسة كوبنهاغن على الميكانيزمات التي من خلالها يمكن جعل القضية مؤمنة وفي نظرها حتى تصبح القضية مؤمنة لابد من مرورها بالمراحل التالية:

1-Keith Krause, " Critical theory and security studies ", paper 33, februray 1996.

1- **قضية غير مسببة:** حيث لا تتعامل معها الدولة لأن الحكومة لا تتعامل مع أي قضية غير مسببة وبالتالي لا تطرح القضية.

2- **تسيس القضية (Politicization):** حيث يتم إضفاء الطابع السياسي على القضية في التعامل معها على أساس آليات التي وضعها النظام السياسي، وتصبح القضية جزء من السياسة العامة.

3- **الأمنية (Securitization):** حيث يضفي الطابع الأمني للقضية التي يتم تسييسها ويتم جلبها إلى حيز القضية الأمنية بحيث تعتبر تهديد وجود.

ومن بين الأفكار التي ميزت هذا الحقل من الدراسة والمستندة على النظرية الأمنية فكرة الأمنية الكلية وتشير هذه الفكرة إلى نفس معنى النظرية ولكنها تمارس على مدى أكثر اتساعا معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية ويرى بوزان Buzan أن هناك على الأقل سببين محتملين لهذه الظاهرة يتمثل الأول في العولمة في حين يرجع الثاني إلى الاعتقاد بإيدولوجية عالمية UniversalistIdeology وتمثل الحرب الباردة حسبه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمنية كما يعتقد أن هذه قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين مجتمع الدول لعدة عقود.[1]

1- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية،** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الإستراتيجية والمستقبليات كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010)، ص 123.

ثالثا: الاتجاه النسوي:

ترى الدراسات الأمنية النسوية أنه يجب إعادة النظر في الاحتياجات الأمنية من خلال التقليل من استخدام القوة العسكرية، ومن أهم روادها كل من آن تينكر Ann Tickner وسنتثيا آنلو Cynthia Enlo ويعتبر نهج تيكنر Tickner الأكثر انتشارا داخل الدراسات الأمنية السنوية هذا النهج فيه العديد من القواسم المشتركة مع الدراسات النقدية للأمن وكذلك مقاربة الأمن الإنساني في الدعوة لتوسيع الكائن المرجعي للأمن ليشمل "النساء" وقطاعات أمنية غير عسكرية، أما آنلو Enlo فتجادل بأن ممارسات العلاقات الدولية التقليدية تجعل من المرأة غير آمنة وعرضة للعنف وجعلها جزء لا يتجزأ من هذه الممارسات السياسية المعاصرة، من الحد من المساحات السياسية للمرأة وبالتالي فهو دليل على التفرقة الاجتماعية الواضحة بين الجنسين[1]

يسعى النسويون من خلال وضع الخيارات والتجارب والنشاطات والأفكار المتعلقة بتوسيع التحليل النقدي وعملية التنظير لشمل مفاهيم مثل: العرق والطبقة والجنوسة والهويات، وكذا الاعتراف بأن البنى والهياكل الاجتماعية المحددة للجندر، توجد على مستويات مختلفة، بدأ من المستوى المحلي إلى الوطني إلى الدولي.[2]

1- أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- محمد طاهر عديلة، **المقاربة النسوية للعلاقات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الفكر، العدد 13، ص 450-451.

المبحث الثاني: مفهوم التهديدات البيئية والأمن البيئي:

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية سواء على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، حول ضرورة استحداث استراتيجيات وآليات دولية لمواجهة التهور البيئي، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين والباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية حول التهور البيئي، وتغير المناخ ففي عام 2002 م سجل محرك البحث Google.com حوالي 1.75 مليون دخول للبحث عن موضوع الأمن البيئي وفي عام 2010 فقد قدرت بحوالي 36.3 مليون دخول.[1]

المطلب الأول: تعريف البيئة والتهديدات البيئية:

أولا: تعريف البيئة:

أ/ **التعريف اللغوي للبيئة:** تعني البيئة في اللغة العربية وهي مشتقة من الفعل باء أي اتخذ منزلا وذلك لكون البيئة هي فعلا بمثابة المنزل الذي تعيش فيه مختلف الكائنات الحية.

أما المعاجم باللغة الفرنسية فقد ورد مصطلح البيئة في المعاجم الفرنسية بكلمة Ecologie وهي كلمة يونانية أول من أطلق عليها هذه التسمية هو العالم ثرو Othoreaux سنة 1878 دون أن يعطي لها معنى محدد، ثم صاغها العالم الألماني أرنست هيغل Ernest Huchel بدمجه بين مصطلحين يونانيين Oikes وتعني المنزل Logos وتعني علم ويقصد بها لغويا علم المنزل أو المسكن.[2]

– يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة في اللغة الفرنسية Environnement والتي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء– هواء– أرض) وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان، أما في اللغة الإنجليزية يستخدم نمط

1- العيد بن مرزوق ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2– عبد القادر الشيحني، حماية البيئة، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2009، ص 26.

Environnement للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان.[1]

ولقد استخدم لفظ البيئة L'environment الأول مرة في الأمم المتحدة حول البيئة في المؤتمرالمنعقد عام 1972 في مدينة ستوكهولم كبديل عن استعمال عبارة الوسط البشريMilieu Humain، الذي كان متداولا من قبل بل حتى عند الإعداد والتحضير لانعقاد هذا المؤتمر.[2]

ب- التعريف الاصطلاحي للبيئة:

يعرفها الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، خبير الأمم المتحدة في شؤون البيئة على أنها "مجموعة الظروف والأحوال السائدة في الحيز الذي يعيش ويعمره الإنسان وتؤثر عليه وعلى صحته". ويعرفها ستيفن هيرن Steven Hearne بأنها مجموعة العوامل الطبيعية والفيزيائية والحيوانية المكونة للنظام.[3]

ويعرفها آلانبومبار: بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم عام 1972 م بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم.[4]

ثانيا: علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى:

- **علاقة البيئة بالتلوث:** التلوث تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استعابه دون أن يختل توازنها.

1- رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموراد البيئية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 365.

2- العيد بن مرزوق ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3- عبد الفتاح القصاص محمد، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 22.

4- عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، بيروت لبنان، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات النشر والتوزيع، ط1، ص 21.

ويعرف أيضا على أنه تلك الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي وتنقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية للإنسان، ويعرف التلوث على أنه مجموعة التغيرات غير المرغوبة التي تحيط بالإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة من شأنها التغيير في المكونات الطبيعية الكيميائية والبيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة.[1]

– **البيئة والنظام البيئي:** يطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها، ويقصد بالنظام البيئي أية مساحة من الطبيعة وما تولده من كائنات حية ومواد حية في تفاعلها مع بعضها ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، وأمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر، وواضح من هذا التعريف أنه يأخذ في الاعتبار كل الكائنات الحية التي يتكون منها المجتمع البيئي وكذلك كل عناصر البيئة غير الحية ويأخذ الإنسان كأحد الكائنات في النظام البيئي وعلى حسن تصرفه تتوقف المحافظة على النظام البيئي وعدم استنزافه [2]

– علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم يسمى بالتنمية المستدامة الذي مهد لظهور كثير من المناسبات والتقارير الدولية، بدءا بمؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة الإنسانية وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972، ثم تقرير لجنة بورنتلان عام 1987، وصولا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وعرف نعمة الأرض، الذي دعى إلى إقامة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد اعتمد المؤتمر للتنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول، حتى لا تحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان أوبالاقتصاد،

1- نفيسة ميهوبي ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2– عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة (حمايتها، تلوثها، مخاطرها)، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005، ص 177.

نتيجة الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية ولمخرجات الإنتاج الصناعي، وقد جمع المؤتمر كل ما تم التوصل إليه في هذا الإطار فيما يسمى أجندة القرن الحادي والعشرين ويمكن تبني المفهوم الأوسع للتنمية المستدامة التي تمت بلورته على مستوى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة حيث شخصتها أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجيتها الخاصة، بإيجاد استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرق لتجنب التدهور البيئي".[1]

ثالثا: تعريف الأمن البيئي:

برز مصطلح الأمن البيئي كحقل دراسي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية ويرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة.[2]

وحسب نيلز بيتر غيلديتش من المعهد الدولي بحوث السلام في أوسلو فإن الأمن البيئي هو التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد، ويوحي هذا التعريف للأمن البيئي بتأثره بالنهج التحرر للتيار النقدي.

الأمن البيئي حسب إليزابيث شالسكي يعكس قدرته أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة، ولقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب

1 ميهوبي نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2 جون إدمون، علاقات دولية، بيروت، تر: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص 15.

الرئيسي في نشوب الصراعات والنزاعات، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من توماس هومردسكون ونورمان مايرز.

إن الأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية.[1]

رابعا: تعريف التهديد البيئي:

التهديد اللفظي يعني في اللغة الإنجليزية Threat وأما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر Menace وفي اللغة اللاتينية Trudere يرادف معنى الدفع، ووفق لقاموس ويبستر Webstars Dictionary فالتهديد هو تصريح أو تعبير عن نية الإيذاء أو التدمير أو المعاقبة وهو كذلك دليل على الخطر أو الأذى، كتهديد الحرب في السياسات أو الدراسات الأمنية فالتهديد يستخدم كمصطلح سياسي بوصفه كمفهوم عام Scientifique concept لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.

خلال الحرب الباردة تم التركيز أكثر على التهديدات الخارجية لكن بعد نهاية هذه المرحلة تغير تصور التهديد بشكل جذري، وقد أشار ستاينر Steiner إلى التغير الجوهري في المخاطر والتهديدات منذ عام 1990 الأمر الذي زاد من مخاطر الحروب المحلية والعنيفة وقلل من فاعلية نظم الرقابة على الأسلحة،وعلى أثر اتساع مفهوم الأمن من القوة العسكرية والدبلوماسية التقليدية انتقل إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واتسع مفهوم التهديد أيضا وتم تطبيقه على سلسلة من التهديدات الجديدة لا تمس فقط الدولة ولكن تمس أيضا مرجعيات الأمنية النقدية وبناءا على ما سبق فالتهديد صعب التحديد ويرجع ذلك إلى سببين:

أ- **مسألة ذاتية/ موضوعية:** استحالة قيس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك لا يكون لها واقع جوهري.

1-كلود فوسلر، تير جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، تر: علاء أحمد إصلاح، مصر القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2000، ص 64.

ب- صعوبة التمييز: بين التهديدات الخطيرة بما فيه كفاية لتشكل تهديدا للأمن القومي وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة حولية تنافسية.[1]

ويمكن النظر إلى الأمن من وجهات نظر مختلفة من منظور التهديدات التي يتعرض لها الأمن، ومن منظور ما يجب أن يكون حماية لهذه التهديدات، والأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

1- تهديد الهجوم العسكري.

2- تهديد النشاط الإجرامي.

3- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل الجوع والمرض المميت والتدهور البيئي وهي تهديدات تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل.[2]

فالتهديد يجمع ما بين الأسباب الطبيعية والأسباب غير الطبيعية كما أن أضراره تتعدى المجال الداخلي إلى المجال الدولي لذا يحتاج إلى آليات دولية تتعدى المجال الإقليمي والدولي والتهديد يتمثل بشكل عام في أربعة عوامل:

- **طبيعة التهديد:** يقصد به نوعه وأبعاده سواءا السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو البيئية.

- **مكان التهديد:**أي اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي سواءا كان مباشر أو غير مباشر ومدى انتشاره وتأثيره أو أنه محدد في دولة معينة.

- **زمان التهديد:** أي تأثيره الحالي والمستقبلي ومدى استمراريته.

- **درجة التهديد:** قوته وخطورته لمعرفة درجة التعبئة للحد أو التقليص من تأثيره.[3]

1- العيد بن مرزوق ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص 31.

3- وهيبة زبيري، **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2، 2014/2013)، ص 19.

المطلب الثاني: تطور النقاش حول قضايا البيئة والأمن البيئي:

تطورت القضايا البيئية حسب النقاشات التي تم تداولها عبر ثلاثة أجيال.

أولا: الجيل الأول للأمن البيئي:

بدأت قضايا البيئة في الظهور في سنوات السبعينات ولقد لقت رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية نذكر منها بالتحديد في عام 1977 م من خلال كتابات لستر براون (Bron Lester) حيث نشر ورقة بحثية دعا إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية وانتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان والطبيعة خاصة حالة النظام البيئي والأمن الغذائي.

بالإضافة إلى كتابات ريشاردأولمان (Richard Olman) 1983 الذي أكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب القضايا الأخرى كالتهديدات غير العسكرية والتي من بينها التهديدات البيئية وقد أدرجت لجنة بورتلاند عام 1987 فصلا حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي والذي ورد فيه أن المشاكل البيئية للفقراء تؤثر سلبا على الأغنياء وكذلك في المستقبل غير البعيد جدا انتقل عن طريق عدم الاستقرار السياسي والاضطراب.[1]

ثانيا: الجيل الثاني للأمن البيئي:

في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز هذا النقاش على انعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل للأزمات تهدد الأمن القومي وذلك على افتراض أن الندرة في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول وداخل الدول في حد ذاتها.

1– سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر– المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 29.

ومن بين الأعمال التي توضح ذلك فريق جامعة تورنتو تحت إشراف (Thomas Homer Discon) توماس هومرديسكون وقامت دراستهم على افتراض أن ندرة أو نقص المياه أو الموارد المتجددة سيكون عامل مهم في تحفيز النزاعات أو الصراعات ما بين الدول نظرا لزيادة استهلاك هذه الموارد من جهة والانخفاض الحاد في احتياطات المياه من جهة ثانية ولقد ميز توماس هومرديكسون بين ثلاث أنواع من الندرة البيئية وهي:

– ندرة ناتجة عن التدهور البيئي واستنزاف الموارد البيئية مثل تآكل الأراضي الزراعية.

– ندرة ناتجة عن النمو السكاني الوسع، وتتضمن الاستهلاك الواسع للفرد من الموارد.

– ندرة هيكلية من عدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد التي تتمركز في أيدي عدد قليل نسبيا من الناس.

يعتقد نورمان مايرز (Noman Mayrez) أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تحير الملايين من الناس إلى النزوح، ويرى أن أسباب النزوح البيئي تتمثل في عوامل التصحر وإزالة الغابات ونقص المياه وملوحة الأراضي المروية، واستنزاف التنوع الحيوي، ترتبط كل هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نمو.[1]

ثالثا: الجيل الثالث للأمن البيئي:

في هذه المرحلة من النقاش تم التركيز على قضايا الأمن والتغير المناخي من خلال إلقاء الضوء بشكل متزايد على قضايا تغير المناخ على القضايا البيئية الأكثر إلحاح من قبل الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والأكاديمية ومن بين هذه الدراسات أعمال كل منجون بارنت Jon Barnett وسيمون دالي Dally Simon اللذان سبق لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990 وحاليا ركزا على الربط بين تغير المناخ والأمن.

كما تؤكد ريتا فلويد Rita Pholyad أن هناك بحوث يمكن أن يطلق عليها " الأمن المناخي وهي جزء لا يمكن إنكاره من الأصل النظري من النقاشات للأمن البيئي.

1- نفيسة ميهوبي ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي:

1- التصور الواقعي للأمن البيئي:

تخشى التيارات التقليدية كالواقعية من توسع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات جديدة كتهديدات البيئية، فستيف والت يرى أن توسيع الدراسات الأمنية لتتناول قضايا غير عسكرية مثل البيئة والثقافة قد يدمر التماسك الفكري ويصعب من إيجاد حلول للمشاكل ويقر بأن قلب الدراسات الأمنية يتمركز حول الحرب من جانبه برى دانيال دودني Daniel Deudney أن هناك خطرا من توسيع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية للمصالح الوطنية مثل قضايا البيئة والتلوث، ومن هذا المنطلق فإنه لا داعي إلى تغيير جوهر الأمن الدولي بسبب المشاكل القائمة من التلوث البيئي.[1]

2- التصور الليبرالي للأمن البيئي:

يعتمد الليبراليون الجدد إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدين عن القراءة الجغرافية والعسكرية للمصطلح التي ركز عليها نظرائهم من التيار الواقعي مؤكدين على أهمية قضايا الرفاهة والبيئة، وفي سياق الحديث على الأمن البيئي سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئية ومحاولة إعادة تعريف العلاقات بين البيئة والإنسان، فقد بدأت الأمم المتحدة فعليا في إيجاد حلول للمشاكل البيئية عن طريق إنشائها لبرنامج الأمم المتحدة (Pnue) والذي لا يزال يصنف كأحد المنظمات الفاعلة حقيقة التي تخصص جهود للمسائل البيئية.

المساهمة الثانية المهمة ضمن هذا المنظار هي المقاربة المطورة من طرف الأستاذ كين كونكا (Ken Conca) والتي عرفت بالسلم البيئي (Paix Environnementale) حيث

1- برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسات العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، دار النشر والتوزيع بالغراف ماكلان، ط1، 2004، ص 275.

اعتبر أن نقطة البداية هي الاستفهام حول كيف يمكن للتعاون البيئي أن يقود إلى أشكال واسعة من السلم.[1]

3- المدرسة النقدية والأمن البيئي (نموذج كوبنهاغن):

إن ما أطلقت عليه مدرسة كوبنهاغن عن القطاع البيئي يتضمن في واقع الأمر برنامجي عمل منفصلين: الأول علمي والآخر سياسي ينطلق البرنامج الأول العلمي في الأساسي من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدما قائمة من المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر في تقدم الحضارة الإنسانية في حين يتشكل البرنامج الثاني، العمل السياسي من الهيئات الرسمية الحكومية وما بين الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات المطروحة من أجل التعامل مع التهديدات، وعليه فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن الدفع نحو مسارات الأمنية (Sucuritization) أي أمنية النظم الإيكولوجية (Ecosystem)، فهناك من يبغي الحفاظ على البيئة من خلال حماية التنوع الحيوي، في حين هناك من تحتم عليهم مصالح حماية ما يستلزم للسماح بالتقدم الاقتصادي، فإذا كان بإمكان البيئة أن تكون مصدرا للنزاعات فيكون ذلك من خلال التغيرات البيئية التي تسمح ببروز شعور اللأمن قد يتم استخدامه كوسيلة في السياسة الداخلية أو الخارجية.[2]

1- تاكايوكو ياياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل رقاغ، تاريخ الإطلاع 2018/04/01
http://www.geocitees.com/ode/zeggogh/secptihtml

2- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 25.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن لغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية والدول النامية بما فيها دول القارة الإفريقية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤى المفكرين إذ يرى البعض أنها مشكلة عالمية تجد حلالها في توفير: كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد أن هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وأبعاده:

- **الأمن الغذائي:** هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.[1]

- **تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي:** هو القدرة على توفير الإمداد الكافي للغذاء للشعوب.[2]

- **تعريف المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (Fao):** هو توفير الغذاء سواءا بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد أو بالمساعدات الغذائية.[3]

- **تعريف البنك الدولي:** هو إمكانية حصول الأفراد وفي كل الأوقات على الغذاء الكافي للحياة.[4]

1- محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام تطبيق"، دار وائل للنشر الأردن، ط1، 1999، ص 16.

2- لجنة الأمن والغذاء العالمي، الدورة الأولى لجماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية تطوعية، إيطاليا.

www.FAO.org ¤2003

3 منظمة التغذية والزراعة FAO، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي المؤتمر العالمي للأغذية، 1996، روما، *www.FAO.org*

4 تقرير عن التنمية في العالم 2010، التنمية وتغير المناخ ومنشورات البنك الدولي لإنشاء والتعمير، واشنطن، 2010، *http://www.worldbank.org*

2- أبعاد الأمن الغذائي:

- **البعد الزمني:** تستطيع أي دولة التي تتسم بالأمن الغذائي، تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصادية للبلد، ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية، والتي تؤثر في مدى تمكين الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية فمثلا على المدى القصير يجب على الدولة توفير الغذاء للمستهلكين دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء، سواءا تعلق الأمر بتوفر الغذاء على حساب زيادة عبء ثقيل على ميزانية الدولة.

- **البعد الاقتصادي:** إن الأمن الغذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد وسيرورة التنمية الاقتصادية، من خلال تلبية المتطلبات الأساسية من الغذاء يتمكن الأفراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته لأنه الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقضي بتحديد السياسة الزراعية المستهلة من طرف الدولة وهي: تحديد المساحات المزروعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، كل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.[1]

- **البعد الاجتماعي:**إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل آمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة المجتمع فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت

1 - محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية لذا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده ولتجنب الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة لأزمة الغذاء نجد:

– إن ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤدي بالمزارعين بالخصوص، لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.

– تفشي البطالة وما ينجر عنها من آفات أخرى كما هو الحال في النزوح الريفي وبحثا عن العمل في قطاعات غير زراعية، مما يؤثر على العمالة الزراعية وتدني أعداد العاملين بهذا القطاع الحيوي.

– **البعد السياسي:** يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، بحيث توفر الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد، وبالعكس، إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها، فكيف على الدول التي لا تملك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك لأسعارها.

ولعل في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

– محدودية الدول المتيحة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.

– طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.

– تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم، بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.

– مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية.[1]

1- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي:

تعددت المتقربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي، منها التي تركز على تطور مراحل بناء الأمن الغذائي وعلى ترتيب مستويات الأمن الغذائي من الفردي إلى المستوى الدولي ومنها المعتمدة على الحصول على الغذاء للقضاء على المجاعة لبناء الأمن الغذائي.

1- المقترب النيوليبرالي Neo-Liberolism Approach:

يقوم النظام النيوليبرالي بصفة عامة على التوجه إلى الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل وحرية الاتصال بين الدول والتنقل الحر للأفراد وتسهيل تبادل التكنولوجيا: لذا فإن أهم الأسس التي يقوم عليها النظام النيوليبرالي:

- أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل توجد فواعل دولية أخرى يمكنها التأثير على بناء الأمن ومنه على الأمن الغذائي العالمي.
- خصخصة الإنتاج وعدم احتكار مؤسسات الدولة له، وعلى هذا فإن هذا المقترب يرى أنه على الدول خصخصة إنتاج سلعها الغذائية بطريقة تنافسية بين الشركات، وكما يعتمد بضرورة إعطاء الأفراد حرية وقدرة الإنتاج الفردي وتحقق أمنهم الغذائي بنفسهم.[1]

2- مقترب التحديث Modernisation Approche:

ظهر هذا المقترب في نهاية 1950 وبداية 1960 بإظهار التحول في مسار التنمية من سوء التنمية أو انعدامها إلى تطوير التنمية بتوضيح القدرات والتكنولوجيات المستخدمة لتحقيق التنمية في الدول خاصة حول العالم الثالث.

ويرى أنصار هذا المقترب أن أهم مسار للتنمية الزراعية لبناء الأمن الغذائي هو نشر التكنولوجيا واستخدامها في الزراعة.

أما تأثير هذا المقترب على بناء الأمن الغذائي فيظهر من خلال:

- إظهار أهمية تطوير الزراعة المحلية في بناء الأمن غذائي.

1- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظور العلاقات الدولية، الجزائر، 2008، ص 277.

- الاهتمام بتطوير النظام العالمي للأمن الغذائي.
- العمل على تشجيع الدول على الاهتمام بتمكين الأفراد من الحصول على الغذاء.
- دعوة دول العالم الثالث للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة.

3- مقترب التبعية Dependency Approach:

ظهر هذا المقترب في نهاية 1960 للاستجابة للأزمة المالية في أمريكا اللاتينية، ويرى هذا المقترب أن أسباب انعدام التنمية هي أسباب داخلية وخارجية فالداخلية تتعلق بالجانب الثقافي والقانوني والمشاكل المتعلقة بالهوية وارتباط نظم الحكم وتأثرها بالامبريالية، أما الأسباب الخارجية تتمثل في الاستعمار والتحالفات معه، والحل لهو إنهاء التبعية بأشكالها المختلفة نع تبني مقترب التعاون الدولي القائم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

أما تأثير هذا المقترب على الأمن الغذائي فيظهر من خلال:

- اعتبار قطاع الزراعة هو القاعدة الأساسية للتنمية.
- تشجيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال كفاية الإنتاج الزراعي على المستوى الداخلي.
- ضرورة استعمال التكنولوجيا في الزراعة.
- الاهتمام بتقديم المساعدات التنموية للدول المحتاجة، رغم أن العديد من دول العالم ترى بأن لهذه المساعدات سلبيات أكثر من الإيجابيات.[1]

1- وهيبة زبيري ، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، ص130.

4- مقترب الاستحقاقات لـ Amartya Sen:

يركز Sen في مقتربه على مدى حصول الأفراد على الغذاء، حيث يرى أن أسباب المجاعات المؤدية إلى الوفاة ليس هو عدم توفر الغذاء، وإنما هو عدم حصول الأفراد على حاجاتهم من الغذاء، وأن تلك هي العقبة أمام الدول لتحقيق أمنها الغذائي أما الاستحقاقات الغذائية عند **Sen** فتقوم على محورين: الأول هو حق الأفراد في الحصول على حاجاتهم الغذائية، واعتبر ذلك حق يمكن المطالبة به أمام الدولة وأما الغير، وقد تحول من المقترب التقليدي الذي يركز على توفير الغذاء دون الاهتمام بالحصول عليه، وكذا على توفير الغذاء مستوى الدولة إلى توفير الغذاء على مستوى الأفراد، أي بناء الأمن الغذائي يتوقف على بناء الأمن الغذائي الفردي لبناء الأمن الغذائي الأسري ثم الوطني ثم العالمي.

أما المحور الثاني الذي يركز عليه Sen فهو الاستحقاقات غير الغذائية التي يتم الحصول عليها بالحصول على بقية حقوق الإنسان، خاصة زيادة نسبة الدخل لأن السبب في المجاعات في الكثير من الدول هو انخفاض دخل الأفراد وبالتالي عدم قدرتهم على الحصول على الغذاء.[1]

1- وهيبة زبيري ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الفصل الثاني

علاقة التهديدات البيئية بالأمن الغذائي

تمهيد:

الفصل الثاني: علاقة التهديدات البيئية بالأمن الغذائي.

المبحث الأول: تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي.

المطلب الأول: ظاهرة التغيرات المناخية وأثرها على مصادر الغذاء.

المطلب الثاني : تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي.

المبحث الثاني: تلوث الهواء والماء كمعوق للأمن الغذائي.

المطلب الأول: تلوث المياه وأثره على الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: تلوث الهواء تهديد جديد على الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: الكوارث الطبيعية وأثره على الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تأثيرات الكوارث الطبيعية والمائية والجوية على الأمن الغذائي.

المطلب الثاني:تأثيرات الكوارث الطبيعية والجغرافية على الأمن الغذائي.

تمهيد:

تعددت تأثير التهديدات البيئية على الأمن الغذائي بمختلف أبعاده ومنها على بعد توافر الغذاء, حيث جعلته منعدما في مناطق من العالم أين اشتدت أضرار تلك التهديدات سواء على الأرض أو الهواء أو الماء,وفي مناطق مثلت تلك التهديدات عائق أمام إنتاج وتوفير بعض الموارد الغذائية, في حين كانت مساعدة في إنتاج محاصيل أخرى,محددة في مناطق معينة من العالم, أي أنه ليس بالضرورة أن تصنع التهديدات البيئية إنتاج كل المحاصيل, بل هناك من المحاصيل من تستفيد منها خاصة من التغيرات المناخية, لكن الغالب أن تلك التهديدات تسبب أضرار سلبية في الكثير من دول العالم, خاصة الدول النامية منها, لذلك سنوضح التهديدات المحتملة لتهديدات البيئية الطبيعية مثل تغير المناخ والتصحر والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى التلوث البيئي على الأمن الغذائي.

المبحث الأول: تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي.

المطلب الأول: ظاهرة التغيرات المناخية وأثرها على مصادر الغذاء.

يعتبر التغير المناخي تحد عظيم يواجه البشرية وقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة مع نهاية القرن التاسع والعشرين تمكن علماء وباحثين في علم المناخ والأرض والتأكيد على أن تغير الأرض في تغير مستمر وبطريقة سيكون تأثيرها سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي, وهذا عائد لعدة أسباب طبيعية وبشرية, ومنذ ذلك الوقت قدمت عدة تعاريف في ذات المجال منها اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ وفي فقراتها الأولى تعرف التغيرات المناخية على أنها" تلك التغيرات في المناخ تعزى بصورة مباشر أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يقضي إلى تغير تكوين الغلاف الجوي والذي يلاحظ بالإضافة التقلب الطبيعي للمناخ, على مدى فترات زمنية متماثلة.[1]

تعد ظاهرة التغير المناخ من الظواهر الخطيرة التي أصبحت تهدد الأمن العالمي, وبالأخص شعوب الدول النامية, بالإضافة إلى ذلك فحسب كل المؤشرات التي تم رصدها تشير إلى أن ظاهرة تغير المناخ هي زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المكونة من77% من غازات الكربون.

أما بالنسبة للغازات المسببة للاحتباس الحراري فتفق العلماء على أن الأنشطة البشرية تسبب في سخونة الأرض نتيجة بالأساس عن تزايد عدد السكان والمنتوج الداخلي الخام للموارد الطاقوية.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة قدم ديفيد أرسون(davidanderson)وزير البيئة الكندي في فيفري 2004مقولته على أنه ليس المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500مليون شخص إلى لاجئين, إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي, في نفس العام أقترح كبير علماء

1- اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية تم التصفح2018/09/29.

http:/ un fccint/ resource/docs/connaarabic/ pdf.

الحكومة البريطانية ديفيد كينغ (davidking)بأن" تغير المناخ يشكل تهديدا أكبر بكثير لاستقرار العالم من الإرهاب الدولي[1].

1- تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي:

وذلك لأن الزراعة مهمة للأمن الغذائي بصفة عامة من جانبين من جانب توفير الغذاء للأكل, ومن جانب أخر توفير فرص للعمل كسب القوة لتوفير الغذاء, وكلا الجانبين يتعرض لتأثيرات سلبية (نسبيا)بسبب تغير المناخ,حيث يتأثر الإنتاج الزراعي كما يتأثر الدخل وخاصة بالنسبة للدول النامية في أسيا وأفريقيا التي بها أعداد كبيرة من السكان يعتمدون على الزراعة لكسب قوتهم, ويقدر عددهم بحوالي ثلاثة أرباع سكان العالم, فهم الأكثر ضعفا والأكثر تعرض لحالة اللأمن الغذائي بسبب انعدام مصادر الغذاء بالتغيرات المناخية.

ومن تأثير عوارض التغيرات المناخية على المحاصيل الزراعية نجد أن ارتفاع درجة الحرارة إلى أربع درجات مئوية أدى انخفاض العديد من المنتجات الزراعية للعديد من الدول, مثل الأرز في بنغلاديش بنسبة 30%وإنتاج القمح بالنسبة 50%حسب إحصائيات حكومة بنغلاديش سنة2005وتتوقع مستقبلا الزيادة في انخفاض العديد من الحيوية للأمن الغذائي بحلول عام 2030بما ذلك القمح في جنوب أسيا والأرز في جنوب شرق أسيا, والذرة في جنوب إفريقيا, فتأثر محاصيل الدول وزراعتها تمثل تهديدات لقدرات الدول على بناء أمنها الغذائي.[2]

كما تؤدي التغيرات المناخية إلى وقوع الكوارث متعددة تصيب الإنتاج الزراعي بالتلف, كالجفاف, الفيضانات, الأعاصير مثل ما أصاب أستراليا في فترة الجفاف والذي أدى إلى انخفاض محصول الأرز, وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق, والمثال أيضا

1- عبد الرحمان محمد السعدني, ثناء مليجي السيد عودة, مشكلة بيئة, طبيعتها, وأسبابها, أثرها, كيفية موجهتها, مصر, القاهرة, دار الكتاب الحديث، 2007,ص123.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية الإنسانية, 2007-2008, محاربة تغير المناخ.
http://hdr, undp.org.

الأرجنتين حيث التآكل المتزايد للتربة والتصحر بسبب ارتفاع درجة الحرارة أدى إلى خسائر كبيرة في إنتاج محصولهم وهو فول الصويا سنة 2004, هذه التغيرات وغيرها تؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة تمنع من تحقيق الأمن الغذائي.[1]

2- تأثير تغير المناخ على الإنتاج الحيواني:

تؤدي حالات الطقس المتطرفة بسبب التغير المناخي, وهي حدوث كوارث طبيعية مفاجئة في غير موسمها, وبشكل متناقض حيث تقع الفيضانات في منطقة والجفاف في منطقة أخرى, إلى خسائر تصيب الثروة الحيوانية في أغلب الأحيان, إما مباشرةبنفوقهاأو عن طريق إصابتها بالأمراض والتي تؤدي إلى النقص في عددها, أو بتأثير غير مباشر بسبب خسائر تصيب الأعلاف والمراعي والمحاصيل ونقص موارد المياه, والمناطق الأكثر تضرر هي إفريقيا وشرق أسيا وخاصة الصحاري والمناطق الجبلية, ولهذه الأسباب تعاني تلك الدول أكثر من غيرها من عدم القدرة على بناء أمنها الغذائي.

أما التأثير على الثروة السمكية فإن ذلك يظهر من خلال التأثير على التوزيع المكاني لمخزون السمك حيث قد يتغير بسبب هجرة الأسماك من منطقة إلى أخرى بحثا عن شروط مناسبة للعيش كما أن ما يؤثر على الثروة السمكة و يؤدي إلى انخفاضها هو الزيادة في تحمض المحيطات, ويؤدي أيضا إلى التغير في مواسم هطول الأمطار والكميات الكبيرة للمياه المتساقطة تسبب الفيضانات منجهة وارتفاع مستوى البحر من جهة أخرى, وهذا ما يؤثر على الأسماك وعددها وتكاثرها, وتأثر الثروة السمكية يعني تاثر الغذاء خاصة بالنسبة للدول والأفراد المعتمدة على بنسبة كبيرة على الأسماك في غذائها, فكلما ارتفع مستوى البحر ب3 متر كلما نقصت المناطق الحضرية بنسبة 2.5% والمناطق الزراعية تنقص بنسبة 1.1% الإنتاج المحلي بنسلبة3.2%.[2]

1 -christiqnnellemam, and others, the an emommental food crisis unite dnatonenvonenent programmer, Norway,2009,p61.

2-christophbals, svnhar;eling,chimatechouge food sucuriyand the rght to adegnate food op ,cit, p89.

المطلب الثاني: تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي.

يتأثر التنوع البيولوجي بالتغيرات المناخية ويتأثر بالأفراد إما بعدم قدرتهم على مواجهة الأخطار أو الكوارث التي يسببها التغير مستقبلا, أو أن لاتكون لهم الوسيلةللعيش ولو في ظل ذلك التغير, أي القدرة على التأقلم معه, وذلك لأهمية التنوع بالنسبة للإنسان في توفير سبل رزقه وعشيهوأمنه الغذائي ومياهه النقية وهذا حسب ما قاله الأمين السابق للأمم المتحدة كوفي أنان (kofiannan)في تقرير بحث بعنوان: جو من الحرية أفسحلسنة 2005من الشواغل الخطيرة فقدان التنوع البيولوجي, وهو أمر يحدث بمعدل غير مسبوق داخل البلدان في مجموعها, ورغم أن هذا الاتجاه مثير للقلق في حداثته فإنه إلى جانب ذلك يضر أيضا نحو بالغ على الحق في الصحة, وسبل كسب الرزق أي الحق في العمل والإنتاج الغذائي, والمياه النقية, أي الحق في الحصول على المياه نقية, ويزيد من ضعف المجتمعات السكانية إزاء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.[1] والتنوع البيولوجي من أهم الموارد الطبيعية التي تقوي إمكانيات الدولة لبناء أمنها الغذائي, وتأثره بالتغيرات المناخية تؤثر على تلك الإمكانيات.

1- تقرير الأمين العام في جو من الحرية أفسح, صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع(الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 29, الأمم المتحدة, 2005, ص27)

www.un.org.

المبحث الثاني: تلوث الهواء والماء وأثره على الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تلوث المياه كمعوق للأمن الغذائي.

إن مختلف أنوع الملوثات تؤثر على جودة الماء, ونقائه, وهذا يؤثر على الموارد المائية الممكنة لتوفير الغذاء, سواء عند تأثيره على الزراعة أو الكائنات الحية المائية.

1- تعريف تلوث المياه أو التلوث المائي: هي مشكلة ضخمة تعاني منها العديد من بلدانالعالم, وهي عبارة عن أي مادة كيميائية تؤدي إلى تغير مادي أو بيولوجي في نوعية المياه وعلى من يستخدم أو يستفيد من المياه.

هي التغيرات الطارئة التي تحدث التلف في المياه على الصعيد الفيزيائي والكيمائي, إما مباشرة أو بشكل غير مباشر,فتتأثر الكائنات الحية المستخدمة هذه المياه سلبيا, فلا تعود نافعة للاستهلاك البشري وتلبية الحاجيات الأخرى.

2- أسباب التلوث المائي:

-تلوث المياه بسبب المجاري والصرف الصحي بما تحتويه من أنواع البكتيريا والتخلص منها عن طريق إلقائها في الأنهار أو المناطق التي تحتوي على الآبار جوفية.

- مخلفات المصانع الكيماوية ومخلفات الغذاء.

-الفضلات التي تصل البحاروالأنهار وما يحدث من تلوث للمياه إثر اختلاطها به.

- المواد ذات التأثير الإشعاعي مثل مخلفات المفاعلات وتجارب العلماء والخبراء الذرية والتي تتسرب إلى المياه عند عدم دفنها بشكل عميق.[1]

3- تأثير المياه الملوثة على الزراعة:

إن الزراعة هي أكثر القطاعات المستهلكة للماء حيث تستهلك حوالي 70% من المياه, ولأهمية هذا القطاع في توفير الغذاء فإنه يجب أن تكون المياه المستعملة نقية وذات جودة عالية.

1-أحمد مدحت إسلام, التلوث مشكلة العصر, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت 1990, ص19-20.

إن استعمال المياه الملوثة في الزراعة سواء عن قصد أو غير قصد (أي للضرورة) يمكن أن يتسبب في العديد من العوائق التي تمنع من إنتاج المواد الغذائية ذات الجودة, وتحول بذلك أمام تمتع الإنسان بحقه في الصحة, ولأساس أن هذا التلوث يمنع من إنتاج الغذاء فقد يقضي على المحاصيل من حبوب خضر وفواكه وغيرها وخاصة في مرحلة نضجها.[1]

4- تأثير المياه الملوثة على الكائنات الحية:

يعتبر إنتاج الأسماك من ضمن أبرز الخدمات التي تقدمها الايكولوجية المائية, حيث يعتمد ما يقدر بحولي 250مليون شخص على مصائد الأسماك من أجل الطعام والدخل لكن تؤثر المواد السامة في المياه على الحيوانات المائية وتتسبب في قتلها, وتمثل الانبعاثات من أكسيد الكربون والنتروجين والكبريت إلى الجو عن طريق تحللالمواد العضوية واحتراق الوقود الأحفوري والسبب في تحمض مياه الأمطار في كل من كندا والبلدان الأسكندنافيةالأكثر تضرر من الهطول الحمضي في العقود الأخيرة, يتعرضون لفقدان النبات المغمورة في المياه والأسماك والقشريات و الرخويات وهو ما يتسبب في فقد موارد توفر الغذاء في تلك المناطق.[2]

5- تأثير تلوث الهواء على الأمن الغذائي:

لقد كان التركيز في العقود الأولى من منتصف هذا القرن على تلوث الهواء في المناطق الحضرية والصناعية فقط, ولكن تفاقم المشكلة وانتقالتأثيرها على المناطق الريفيةفاقم من التأثير على الإنتاج الزراعي لتلك المناطق, وبالتالي التأثير على تحقيق الأمن الغذائي.

توجد العديد من المسببات لتفاقم تلك الإشكالية منها تسارع وتيرة التنمية الصناعية, التوسع العمراني, الزيادة في الانبعاث في محركات السيارات, دخان المصانع.

1-برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوقعات البيئة العالمية, البيئة العالمية من أجل التنمية, المرجع نفسه , ص140.

2-fonomarchal, ;ikewsh;ore,qhidden,tnreatto food production gate keeper series britishdepqrtement for internqtionql ealope;ent,1995,p10.

توجد علاقة عكسية بين تلوث الهواء والزراعة, حيث تتسبب الزراعة في تلوث الهواء ففي سنة 2004قدرت نسبة الغازات المسببة للاحتباس الحراري بفعل الأنشطة الزراعية ب14%في العالم, (من تلك الغازات أكسيد النيتروز الناتج عن الأسمدة, الميثان الناتج عن الأسمدة وغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الحرائق), كماتتلوث الزراعةبتلوث الهواء, حيث تشير تقديراتإلى أن الآثارإقليمية النطاق القابلة للقياسالتي يتسبب الأوزون السفلي من الغلاف الجوي, على نتائج المحاصيل يسبب خسائر اقتصادية لعدد 23محصول تتراوح بين 5.72إلى 12بليون دولار أمريكي سنويا.

كما أجريت مؤخرا دراسات حول تأثير الهواء وعواقبه على الأرض الزراعية التي هي على مقربة من مصادر الملوثات, حيث تؤكد الدكتورة lisaembersonمن معهد ستوكهولم للبيئة في نيويورك, العلاقة بين تلوث الهواء والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ففي المناطق القريبة من محطات توليد الطاقة تخفيضات في الإنتاجية تصل إلى50%,وهذا ما يؤدي خلق مشاكل توفر الغذاء خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة والفئات الريفية الأكثر اعتماد على الزراعة للعيش.[1]

المطلب الثاني: تلوث الهواء تهديد جديد على الأمن الغذائي.

1- تعريف تلوث الهواء أو التلوث الهوائي:

هو تعرض الغلاف الحيوي لمواد كيمياوية أو جسيمات مادة أو مركبات بيولوجية تسبب الضرر والأذى للإنسان والكائنات الحية الأخرى أو تؤدي إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية.

في تعريف أخر هي الاختلاط الهواء بالمواد السائلة, أوغازية, أو صلبة في الهواء بكميات تؤدي إلى حدوث العديد من الأضرارالاقتصادية والفسيولوجية, مما يؤثر على كل من الإنسان والحيوانات والنباتات, ولابد من الإشارة غلى إلى أنه من أسوءا الملوثات الجوية.

2- أسباب تلوث الهواء:

1-برنامج الأمم المتحدة, توقعات البيئة العالمية, البيئة من أجل التنمية 2007، ص100.

هناك العديد من العوامل الطبيعية التي تؤدي إلى تلوث الهواء, وهي المصادر التي لا دخل للإنسان فيها, ويصعب التحكم فيها وتنقسم إلى:

-الملوثات الأساسية:

الأكاسيد: وهي ناتجة عن حرق الوقود مثل النفط, أو الفحم الحجري, والغاز الطبيعي حرقا كاملا, مما يؤدي إلىإنتاج ثاني أكسيد الكربون.

المركبات العضوية المتطايرة: وهي المركبات الناتجة عن عوادم السيارات أو حرق الفحم الحجري, مثل الميثان والكلوروفورم.

المركبات العالقة والقطيرات: وهي المواد الصلبة الموجودة في الهواء مثل الجراثيم والغبار والأملاح والرصاص.

- الملوثات الثانوية:

-الضباب الدخاني, والمطر الحمضي, والأزون.

- وسائل النقل البري والبحري والجوي.

- النشاط الإشعاعي الناتج عن التفجيرات الذرية.

- النشاط الزراعي, وكثرة استخدام المواد الكيمائية في أغراض التسميد والزراعة.[1]

1-أحمد مدحت إسلام, التلوث مشكلة العصر, مرجع سابق ص:23-24.

المبحث الثالث: الكوارث الطبيعية وأثرها على الأمن الغذائي.

تنقسم الكوارث الطبيعية إلى نوعين, الكوارث ناشئة على الطبيعية وكوارث ناشئة عن أسباب مائية وجوية, فالمجموعة الأولى تمثل موجات المد وثورات البراكين, إما المجموعة الثانية فتشمل الفيضانات, الجفاف والحرائق والعواصف, ولهذا النوع الأخير تأثير كبير على توفر الغذاء.

المطلب الأول: تأثير الكوارث الطبيعية المائيةوالجوية على الأمن الغذائي.

تتسبب هذه الكوارث في تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على توفر الغذاء ومن بين تلك التهديدات نأخذ الفيضانات والجفاف والأعاصير وهي الأكثر حدوثا في العقود الأخيرة ولها تأثيرات كبيرة فمن التأثيرات المباشرة للفيضانات إتلاف المحاصيل الزراعية, غرق الحيوانات وموتها, إتلاف خزانات المياه, أما عن تأثيرها الغير مباشرنجد قطع الطرق ومنع التنقل, قطع آليات الاتصال وقطع الكهرباء, وهذا ما يمنع وصول الغذاء, والتسبب في تلوث المياه ومنها المستعملة في الغذاء, كما تتسبب الفيضانات أيضا في إحداث الوفيات وهذا ما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وبالتالي التسبب في تخفيض إنتاج الغذاء على مستوى المحلي والدولي, كما تؤدي إلى تدمير مواقع العمل والتي تساهم في زيادة الدخل المستعمل في توفير الغذاء.[1]

أما الجفاف فله أيضا تأثيرات متعددة على التربة والمياه المستعملة فيتوفير الغذاء, فهو لا يؤثر على الإنتاج الزراعي بل يؤثر على الإنتاج الحيوانيأيضا, حيث أن الحيوانات تنفق من قلة مياه الشرب أو من انعدام الأراضي الرعوية التي تتحول إلى أراضي قاحلة بسبب الجفاف, كما يتسبب في انخفاض نسبة الغذاء.

يؤدي الغذاء إلى تقليل كميات في الخزانات ومع قلة تساقط الأمطار يتراجع إنتاج المحاصيل الغذائية سواء المستعملة لاستهلاك المحاصيل الغذائية سواء المستعملة للتصدير وبالتاليارتفاع أسعارها وصعوبة الحصول عليها خاصة بالنسبة للسكان الأرياف والفقراء, كما أنالانخفاض من توفير سلع التصدير يؤثر على الدولة بنقص إرادتها من النقد الأجنبي

1- world , food programmer, emergen food, sucrtyassement and book second edition.2009.

وبالتالي عدم قدرتها على الاستيراد وتوفير الغذاء لشعبها, والانخفاض في إنتاج المحاصيل الزراعية يعني التأثير على باقي القطاعات, وذلك يؤدي إلى فقد الآلاف مراكز عملهم ومنه نقص القدرة لديهم أو انعدامها في توفير الغذاء لأسرهم.[1]

المطلب الثاني: تأثير الكوارث الطبيعية الجغرافية على الأمن الغذائي.

بعد عرضنا الموجز لتأثير الكوارث الطبيعية المائية والجوية على الأمن الغذائي, نتولى هنا عرض تأثير الكوارث الجغرافية الطبيعية والتي من أهمها الزلازل فهي تمنع وصول الأفراد إلى مصادر الرزق والغذاء, وتمنع الدول من تقديم المساعدات إلى الأفراد المحتاجين إليها بسبب قطع الطرقات, بالإضافةإلى دمار الأسواق ولبنى التحتية الحاسمة, بما في ذلك الطرق وشبكات الري وقنوات الصرف, مما يعوق بشدة حركة التجارة الداخلية, أما عن الكوارث التي تسببها الحوادث الصناعية والنووية كالكارثة التي وقعت في اليابان والتي أصابت محطة داشي للطاقة النووية في فوكوشيما بسبب الزلزال في فيفري 2011, وقد كانت لها تأثيرات لازال مداها مستمرا وقد يستمر إلى عقود لاحقة خاصة في تأثيراتها على المواد الغذائية التي تأثرت بالمواد المشعة وهناك مادتين أساسيتين وجدت في الأغذية بسبب النشاط الإشعاعي وهما اليود المشع وعمره قصير وتختفي من الأغذية طبيعيا وفي فترة قصيرة, السوزيوم المشع الذي يمكن أن يبقى عالقا في الطبيعة لسنوات كثيرة, وهو ما يمثل تهديدا مستداما للأمن الغذائي, وهو مايعود بالضرر على إنتاج المواد الغذائية كما يمكن أن تنتقل تلك المواد المشعة إلى البحيرات وتتغذى منها الأسماك وبالتالي تتعرض الأغذية البحرية للتلف.[2]

التصحر وأثره على الأمن الغذائي:

1–لجنة الأمن الغذائي العالمي, الدورة الأولى لجامعة العمل الحكومية الدولية المعنية يوضح مجموعة خطوط توجيهية لدعم الإعمال المطرد في غذاء كافي الأمن الغذائي القطري www.food,org..2003

2–زبيري وهيبة, التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي, مرجع سابق, ص86.

لقد عرف التصحر من قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المنعقدة سنة1992بأنه: "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة نتيجة عوامل عدة منها تغير المناخ والأنشطة البشرية, ويؤدي ذلك إلى دمار للإمكانيات الحيوية للأرض يقود في النهاية لعدمها.

تلك الإمكانيات التي تمثل المصدر الأساسي لتوفر الغذاء, فقد أبحت الأرضي الجافة تشغل نسبة41%من الأراضي اليابسة(مع الاختلاف في تحديد النسبة, فحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان سنة 2006, أن نسبة الأراضي الجافة هي 44%من مجموعة الأراضي اليابسة) وهي موطن لثلث سكان العالم, وأغلبهم من سكان أسيا وإفريقيا ولكن أكثر المتضررين من سكان الدول النامية خاصة في إفريقيا.

أما من تأثيرات التصحر على توفر الغذاء فنذكر مايلي:

– تدهورالأراضي المخصصة للزراعة والرعي, وفي هذا تأثير على توفر الغذاء للإنسان بالتأثير على وفرة الإنتاج الزراعي المستخلص من المواد الغذائية وتأثيره على الإنتاج الحيواني والذي هو غذاء للإنسان وبالتالي ارتفاع نسب نقص التغذية والمجاعات والأزمات الغذائية في الدول المتأثرة.

– التسبب في خسائر في التنوع الحيوي والنباتي والحيواني.

–تأثير مصادر المياه الجوفية منها والسطحية المستعملة في تحضير الغذاء أو للشرب أو لتوفر الإنتاج الزراعي أو الحيواني.

– تدني خصوبة التربة ويؤثر ذلك على تنوع ونوعية المنتجات الزراعية وخاصة الأساسية منها.[1]

1– زبيري وهيبة، المرجع نفسه, ص 87.

الفصل الثالث

انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الغذائي في إفريقيا

الفصل الثالث: انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الغذائي.

المبحث الأول: تأثير التهديدات تغير المناخ على الأمن الغذائي في إفريقيا.

المطلب الأول: تأثير تهديدات تغير المناخ على مصادر الغذاء في إفريقيا.

المطلب الثاني: تأثير تهديدات التلوث على الأمن الغذائي في إفريقيا.

المبحث الثاني: تأثير تهديدات تلوث المياه وندرته على الأمن الغذائي في إفريقيا.

المطلب الأول: تأثير تهديدات تلوث المياه على الغذاء في إفريقيا.

المطلب الثاني: أثر ندرة المياه على الغذاء في إفريقيا.

المبحث الثالث: السياسيات الإفريقية لمواجهة التهديدات البيئية وتحقق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات البيئية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعدة الأطراف الإقليمية ودورها في حماية البيئية.

إن التغير المناخي يهدد بتفاقم المخاطر القائمة على الأمن الغذائي وسبيل العيش نتيجة زيادة تهديد تناقص الإنتاج الزراعي في المناطق المعرضة للخطر خاصة في إفريقيا.

المطلب الأول: تأثير تهديدات التغير المناخي على مصادر الغذاء في إفريقيا.

وقع تغير المناخ على إنتاج المحاصيل:

– لا يتوقف إنتاج المحاصيل في إفريقيا بصفة عامة, على انخفاض درجات الحرارة على النقيض من الحال في المناطق الباردة من العالم, إلا في بعض المناطق المرتفعة, كتلك الموجودة ليستو وأثيوبيا, والحقيقة أن معظم المحاصيل تجري زراعتها بالفعل في الحدود العليا, من نطاق درجة الحرارة الخاصة بها, في الجانب الأكبر من السنة, ومن ثمة يكون التأثير العام لدرجات الحرارة الأعلى على المحصول معتمدا على الكيفية التي تتنوع بها هذه الزيادة في درجة الحرارة على مدار العام, وقد يؤدي مقدم الشتاء دافئ في المناطق التي تشكل الصقيع بها عائقا كبير, كما هو الحال في المرتفعات الإثيوبية, إلى تحقيق عائدات أعلى من محاصيل الشعير والعشبة الحبشية, وبالتل فأن درجات الحرارة في فصل الشتاء بالمرتفعات الكينية قد يكون في صالح المحاصيل, ولكن الإنتاج يقل إن ارتفعت درجات الحرارة أيضا[1].

قد حدث في أوغندا, أن حذرت إدارة الأرصاد الجوية بالعام 2007, من زيادة طفيفة في درجة الحرارة, قد تطيح بمعظم محصول البلاد من البن, فاستجاب مزارعو البن الأوغنديون بتنفيذ تدابير صون المياه والتربة, للحد من تأثير ارتفاع درجة الحرارة على محصولهم[2].

وتشير البحوث أن التغير المناخي في شمال إفريقيا قد يتسبب في انخفاض إنتاج الزراعة بمياه المطر بنسبة تصل إلى 50% في عام 2020 وذلك نتيجة لاختزال موسم النمو, وزيادة الإجهاد الحراري على النباتات, فتغير المناخ قد يؤدي إلى خفض الإنتاج الوطني ن الأرز في مصر بنسبة 11% وفول الصويا بنسبة 27% بحلول عام 2050, وقد يترتب على وجود مستويات أعلى من غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجو مستويات أعلى من نمو

1 – كاميلا تولمين, مناخ إفريقيا يتغير, ترجمة سعد السيد, المركز القومي للترجمة, القاهرة, الطبعة الأولى, 2014, ص103.

2 – بوحنية قوي, البيئة في إفريقيا,تهديدات جديدة ومسارات حرجة,(تقرير مركز الجزيرة للدراسات الدوحة2006), ص4.

النباتات, كما تحيط بعض حول الكيفية التي ستغير بها أنماط هطول الأمطار في مختلف أجزاء القارة, على النحو ما سبق الإشارة إليه, وعموما, فالموقع أن تشهد الشمال والجنوب الإفريقيان, أمطار أقل وجفافا أكثر بينما ينتظر أن يصبح شرق إفريقيا أكثر رطوبة أما في الغرب الإفريقي فيتوقع انخفاضا قدره20% في مستوى هطول الأمطار[1].

يرتبط الإحترار الكوني أيضا بارتفاع مستوى الرطوبة في الغلاف الجوي, إذا يزيد كل ارتفاع في درجة الحرارة مقداره درجة مئوية واحدة الأمر الذي يؤدي إلى تكثيف دوران الماء في الجو وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة, ويمكن للعواصف, والفيضانات والطقس الرطب البارد في غير موعده, تدمير المحاصيل وإهلاك الثروة الحيوانية على النحو الذي ما حدث بمنطقة الساحل غرب إفريقيا في عام 2001, وقد كابدت إفريقيا في شهري أغسطس وسبتمبر 2007 أسوءا فيضان مر بها منذ ثلاثة عقود, تضرر منه أكثر من مليون إنسان في عشين دولة, لاسيما في السودان أوغندا وأثيوبيا وغانا وتوجو وبوركينافاسو, حيث دمرت الأمطار الغزيرة المنازل والمحاصيل وشردت الماشية, مخلفتا مجتمعات بأكملها مصنعة تعاني قصورا شديدا في الموارد الغذائية, وتتناهشها المخاطر الصحة[2].

- ارتفاع سطح البحر:

سوف يحيل ارتفاع سطح البحر, في المناطق الساحلية, الأرضي الزراعية إلى أراضي غير منتجة, ويجلب معه مخاطر تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية وشبابك الري الساحلية: وقد تشد كينيا خسارة في دخلها من المانجو والكاكاو وجوز الهند تقدر ب500 مليون دولار, بسبب ارتفاع سطح البحر بحلول عام 2050,[3] أما عن مصر فإن ارتفاع سطح البحر يطرح مشاكل ضخمة, وذلك لأن منسوب مساحة كبيرة من أرضي دلتا نهو النيل عالية

1 – كاميلا تولمين, مناخ إفريقيا يتغير, مرجع سابق, ص104.

2 – الثورة القادمة في شمال إفريقا الكفاح من أجل العدالة المناخية, ميكامينو, بالويللو, ترجمة عباب محمد, تم النشر بواسطة مؤسسة بلاطفودم لندن, الطبعة الأولى, 2015, ص111.

3 – كاميلا تولمين, مناخ إفريقيا يتغير, مرجع سابق, ص105.

الإنتاجية يقل عن خمسة أمتار فوق منسوب سطح البحر, وتشير التقديرات ارتفاعا في مستوى سطح البحر مقداره متر واحد سيؤدي غمر حوالي 4500 كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية في دلتا النيل المنخفضة, مما يجعل مصر تعتمد بصورة أكبر على الواردات من المواد الغذائية[1].

- الثروة الحيوانية:

إن التغير في هطول الأمطار ودرجة الحرارة يؤثرن على نمط وتوزيع أمراض الماشية, على نحو ما أحدثته موجات جفاف تسعينات القرن الماضي, التي فرضت على الرعاة في شرق إفريقيا , نقل مواشيهم قسرا إلى مناطق رعي جديدة فانتهى ذلك بتعريضها لاحتمالات أكبر لتماس مع الحياة البرية وإصابة بطعون الماشية, بينما تنشر حمى الوادي المتصدع بسرعة في المناطق الجافة, في أعقاب هطول الأمطار غزيرة تأتي على غير المتوقع, وقد كان لتفشي هذه الحمى بالعام 2007 عديد من أثار السلبية, ليس فقط على منتجي الحيوانات, فقط طالت أيضا عدد كبير من الناس المشاركين في سلسلة تسويق الثروة الحيوانية, وقد كابد الرعاة الخسائر نتيجة لارتفاع معدل الوفيات والإجهاض بين الحيوانات ناهيك عن خسران الدخل بسبب العجز عن بيع مواشيهم[2].

- **التأثيرات المناخية على المسامك:** سيكون ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين مؤثر على قطاع ألمسامك خاصة في موريتانيا أنجولا, ومع ذلك, فإن ما سيخسره إقليم من الإقليم سيكون كسبا لإقليم أخر, لأن التغير المناخي سيصل إلى حد تبديل ملامح التوزيع الجغرافي للتجمعات السكنية.

وتعتبر المسامك الداخلية هي المورد الأساسي للبروتين والدخل للبشر, على بعد مئات الكيلومترات من المحيط, ومن أمثلتها البحيرات الضحلة المترامية الواقعة في المناطق شبه القاحلة ومن بينها بحيرات تشاد وكيوجا وشيلوا وتوضح عمليات تحليل التغير في هطول

1 – كاميلا تولمين, مناخ إفريقيا يتغير, مرجع سابق, ص106.

2 – أسماء دهكال, الأمن الغذائي وتحديات التغذية في إفريقيا, مجلة قراءات إفريقية العدد1, 2018, ص11.

الأمطار, ومناسيب المياه في البحيرات وحجم الصيد من الأسماك, احتمال وجود انخفاض كبير في منطقة البحيرات والأراضي الرطبة, وعليه يترتب انخفاض كبير في المنتج والمعروض من الأسماك, وسيكون لتغيرات في معدلات سقوط الأمطار والتبخر في مناطق أخرى, أثارها على تدفقات الأنهار ومواعيد الفيضانات, وهي أمور تؤثر على الإنتاج السمكي ومعدلا نمو الأسماك ووفياتها وتتوقف مرونة هذه الأنظمة الإنتاجية على وجود أماكن تلجأ إليها الأسماك في زمن الجفاف, فتتخذها مأوى تعيش فيه شهور موسم الجفاف[1].

المطلب الثاني: تأثير تهديدات التلوث الهوائي على الأمن الغذائي في إفريقيا.

يؤثر تلوث الهواء بشكل مستمر ومستقبلي على المحاصيل الغذائية وجودتها باعتبار أن تلوث الهواء يصعب وضع الحدود له سواء الحدود الزمنية والمكانية أن التقديرات المستقبلية لذلك التأثير غير مؤكدة وغير يقينية.

والسبب الأول في تلوث الهواء هو الوسائل التقليدية في الزراعة والتي لا يعرف غيرها السكان ولا يقدرون على تحمل عبئ تكاليف الوسائل المتقدمة, وقد سرح منظمة الفاو أن ما يقرب من 11.3 مليون هكتار من الأرض يتم خسارتها كل سنة بسبب الزراعة والرعي والحرق غير المنظم واستهلاك الوقود عبر حرق الأشجار, باعتباره مصدر خطرا وأساسيا يهدد المحاصيل الزراعية وينبغي مقاومته, وإن كان هذا التلوث في جانب كبير منه ناتج م ظروف الأماكن المغلقة, وله من الآثار ما ينعكس باعتباره أفدح ما يكون على المعوزين والمسنين والأطفال, ولا تتسم عملية إحراق حطب الوقود الفحم النباتي, عادة بالكفاءة, وهذا هو أحد أسباب تلوث هواء الأماكن المغلقة الذي يضن أنه سبب وراء مليون ونصف مليون من حالات الوفيات كل عام, نتيجة الأبخرة المتصاعدة من لمركبات والآلات ذات المحركات الغير المنضبطة, مجتمعة من الانبعاثات القادمة من عدد من المنشآت الصناعية[2].

---

1 – كاميلا تولمين, مناخ إفريقيا يتغير, مرجع سابق, 107.

2 – تقرير منظمة التغذية والزراعة لسنة 2008, حالة إنعدام الأمن الغذائي في إفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة' روما, 2008), ص31.

www.fao.org

يتخلق منها ضباب دخاني مكون من كيماويات مختلفة, وتتباين مستويات كثيرة من الملوثات, مثل الأزون, بحسب تأثيرها بالأحوال الجوية, وتميل إلى الارتفاع في الأيام ادفأ وتوضح لنا بحوث أجريت في أماكن أخرى ارتباطا بأخطار التلوث الهواء بارتفاع درجة الحرارة وليس ثمة تأكيد على أن ذلك ينطبق على مدن الدول النامية والثابت أن لتلوث هواء المدن تأثير يتجاوز حدوده, فقد تبين أنه يؤثر على المحاصيل في مواقع بعيدة على المدن[1].

1 – نفس المرجع، ص 32.

المبحث الثاني: تأثير تهديدات تلوث المياه وندرته على الأمن الغذائي في إفريقيا.

المطلب الأول: تأثيرات تعديلات تلوث المياه على الأمن الغذائي في إفريقيا.

تعد مياه الصرف الصناعي ومياه الصرف الزراعي من أهم مصادر تلوث المياه بإفريقيا، حيث تحتوي المياه العادمة الصناعية على مواد كيميائية ضارة جين نستعمل المياه في الصناعة بمادة مساعدة في الإنتاج، فبعد عملية التصنيع تخرج المياه على شكل مياه عادمة صناعية تحتوي على عناصر كمياوية عضوية وغير عضوية سامة وغابا ما تعمل المصانع على إلقاء مخلفاتها السائلة في البحر، بالإضافة إلى مياه الصرف الزراعي الناتجة من النشاط الزراعي الكثيف وتربية الحيوانات وتضيع على الحيوانات إلى المياه التي تحمل تركيزا عاليا للمواد الكيماوية والمبيدات بسبب الإفراط في استخدامها، وقد عمل مشكل تلوث المياه السطحية على تركيز الملوثات للمياه الجوفية وبهذا أخذت ندرة المياه تحجم نطاق التنمية في الدول الإفريقية على غرار الجزائر ما أدى إلى أزمة في المياه العذبة وبالتالي حدوث تدهور حقيقي ضمن واقع الأمن المائي وبالتالي الأمن الغذائي.

تعد الخصائص الكميائية والفيزيائية للتربة من أهم محددات الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وبسبب الإفراط في استخدام الأسمدة الكمياوية ضمن نمط الزراعة الكثيفة في الجزائر أدى ذلك في النهاية إلى إنهاك التربة.[1]

حيث تحتوي الأسمدة الكيمياوية على نسبة من الأملاح وأن ما زاد من تدهور التربة هو عدم إتباع المزارع المعايير العلمية بشكل يتلاءم مع نوعية التربة وحاجة النبات لها.[2]

إن اختلاف الطوبوغرافي في القارة الإفريقية من جبال وأرض منبسطة أدى بدوره إلى اختلاف مصادر المياه العذبة في التجارة الإفريقية، ليشمل جبال لسيتو غزيرة الأمطار والتدفقات المائية الهائلة التي تصب في نهر الكونغو حتى المستنقعات في دلتا نهر أي فانجو، ومنطقة

1 – هشام بن حميدة، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 74– 75، ص 52، 2016.

2 – هشام بن حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

السدود ودلتا النهر النيجر، والينابيع في صحاري الشمال الإفريقي بالإضافة إلى نهر النيل، حيث أن هذه المناطق تحتوي على نشاط صناعي كثيف والذي بدوره يؤثر على جودة المياه واستنزاف الأرض والثروة السمكية بسبب انعدام رقابة مؤسسات هذه الدول على الأنهار، وكذلك قلة وعي المواطنين فهي أصبحت مكبا لكل الملوثات الصناعية والمنزلية أما الأعشاب المائية الضارة فهي تنتشر تفي الأنهر الرئيسية والفرعية ولا سيما زهرة النيل (عشبة النيل) وهي نبات مائي يعيش في المسطحات المائية ويتكاثر بسرعة كبيرة ويستهلك كميات هائلة من المياه ويقوم بامتصاص كميات كبيرة من الأكسجين العذب في الماء مما يغير من طعم المياه وتجعل رائحته كريهة فيكون بذلك ملوثا للمحاصيل الزراعية والثروة السمكية.[1]

المطلب الثاني: تأثير تهديدات ندرة المياه على الأمن الغذائي في إفريقيا.

من غير المستبعد أن تندر المياه في إفريقيا حتى مع بقاء مستويات وهطول الأمطار المستقرة وذلك نتيجة لعوامل عديدة كالكثافة السكانية المتزايدة ومتطلبات النمو الاقتصادي، فنجد الإجهاد المائي أوضح ما يكون في الشمال الإفريقي، حيث يقدر عدد من يتعرضون له لما يصل إلى 240 مليون إنسان.[2] حيث تنتزع الدول مثل مصر وليبيا على ما يزيد على من 90% من المياه المتاحة لها كل عام، وتزيد هذه النسبة على 50% في كل من تونس والجزائر والمغرب والسودان، وثمة احتمال لحدوث إجهاد مائي في القطاع الزراعي ويكون ذلك بانخفاض محتمل في معدل هطول الأمطار بالإضافة إلى درجة حرارة أعلى تعمل على زيادة التبخر وقد أصبح السعي من اجل إدارة استخدام المياه بطريقة مستدامة في مصر أمرا شديد الإلحاح أكثر من أي وقت مضى، حيث تساهم الزراعة المروية بـ 20 % من الناتج الإجمالي المحلي ويستهلك 90% من كل ما تتحصل عليه مصر من المياه، كذلك فإن لإقليم جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا مشاكله مع الإجهاد المائي، حيث يقدر عدد المتضررين منه إلى 140 مليون نسمة على الرغم من استخدام 2% فقط من إمدادات المياه المحتملة ويرد جانب من السبب

1 – صادق علي حسين، التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني، مجلة دراسة البيان، العدد6، 2016، ص 05.

2 – كاميلا تولمين، مرجع سبق ذكره، ص 81.

في عدم التطابق بين توافر المياه والحاجة إليها إلى الاستثمار المحدود للغاية في البنية التحتية للمياه بالوقت الراهن على المستويين الجزئي والكلي.

إن اعتماد إفريقيا في الزراعة على الري يجعلها شديدة التعرض للتقلبات المناخية وعلى الرغم من إمدادات المياه الطبيعية الوفيرة على مستوى القارة فإن هذه الوفرة ليست موزعة بالتساوي ومن الواضح أن إفريقيا لم تستطع تكثيف إنتاجها الزراعي عن طريق الري وتحسين إدارة المياه.[1]

1 – نفس المرجع، ص 82.

المبحث الثالث: السياسات الإفريقية لمواجهة التهديدات البيئية.

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات البيئية.

يقوم الاتحاد الإفريقي على مجموعة من الآليات الخاصة بالنظام البيئي لمواجهة التهديدات البيئية على رأسها تغير المناخ:.

الآلية الأولى للإتحاد هي إدارة الاستقلال من الدول الاستعمارية من خلال توفير حلول افريقية بحتة للتحديات التي تواجه القارة.

أما الدينامكية الثانية إدارة الاعتماد المتبادل والتي تتعلق بالتفاعل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول الأعضاء لضمان السلم والأمن والاستقرار، فهذا من شأنه تعزيز وإرساء المعايير المشتركة لبناء أمن المجتمع.

أما الآلية الثالثة هي إدارة التدويل والتي تشير إلى علاقة الاتحاد الإفريقي مع الجهات الدولية الأخرى.[1]

فخلال عام 1987 أدت العديد من التطورات الإقليمية الكبرى لتغيرات ملموسة في طرق إدارة القضايا البيئية في إفريقيا، وفي عام 2002 من أجدل التركيز بشكل كبير على التطورات الإقليمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، وفي هذا السياق أطلق القادة الأفارقة خطة كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2003 أطلق عليها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.

وقد تبنت الجمعية العامة نيباد في إطار عمل تنمية إفريقيا بموجب تطوير خطة العمل للمبادرة البيئية عام 2003، والتي تعد من أحدث السياسات الإفريقية في إفريقيا.[2]

وكان إعلان الاتحاد من شأن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا الذي جاء في قمة جانفي 2007 أول وجهة نظر مشتركة من كل رؤساء الدول الإفريقية على قضية تغير المناخ، ودعى الأعضاء إلى التصديق (بروتكول كيوتو) وتعزيز التعاون بين المكاتب الوطنية للأرصاد الجوية

1 – العيد بن مرزوق، أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني، مرجع سبق ذكره ص 61.

2 – توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية، تقرير الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي، ص ص 203،204.

وتعزيز البحوث خصوصا في مصادر الطاقة المتجددة والغابات والزراعة لزيادة المئونة ونقل التكنولوجيا والضغط على الدول المتقدمة على أساس مبدأ الملوث يدفع، والسعي لتخفيض أكبر انبعاثات الغاز الدافئة.[1]

وفي جويلية 2009 وافقت القمة العادية للاتحاد الإفريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية شأن تغير المناخ الذي يضم كل من الجزائر، جمهورية الكونغو، إثيوبيا، كينيا، والموريشيوس، والموزمبيق، واوغندا، ورئيس الاتحاد الإفريقي ورئيس المفوضية، ورئيس المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، وخلصت القمة بانضمام الاتحاد الإفريقي لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

وفي الذكرى الخمسين للاتحاد الإفريقي وبالتحديد في مؤتمر الاتحاد في أديسا بابا من 26 إلى 27 ماي 2013 واقترح وفد بوركينافاسو بصفته رئيس المجموعة الإفريقية و الطرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتناولت اجتماعات الاتحاد الإفريقي المسألة على مستوى لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي الوزاري ومؤتمر الاتحاد الإفريقي (رؤساء الدول والحكومات) والذي نص على إدراج مسألة التصحر وتدهور الأراضي ونقص الغذاء من أولوياتها السياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة.[2]

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية

يلعب هذا النوع من الاتفاقيات دور كبير في دعم وتكميل الاتفاقيات العالمية من خلال سد الفراغ والتغيرات التي لم تتطرق إليها الاتفاقيات العالمية بالإضافة إلى تسهيل العمل المشترك بين الأطراف في معالجة القضايا البيئية على المستوى الإقليمي بدلا من الإطار الوطني ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر:

1 – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، مارس 2010. الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي، نقلا من الموقع الإلكتروني:

https://news.un.org/ar/news/topic/climate-change ،2018/03/25

2 – الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر، نقلا من الموقع:

http://www.un.org/ar/events/desertification_decade/background.shtml,25/03/2018

- الاتفاقية الإفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية:

في عام 1968 أقرت منظمة الوحدة الإفريقية اتفاقية الجزائر بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ودخلت حيز التنفيذ في جوان 1969 وتلتزم الأطراف من خلالها باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ التربة وتمنية الموارد النباتية والحيوانية بالإضافة إلى وضع الضوابط لحفاظ هذه الموارد ومنبعها من التلوث كما يلتزم بحماية النباتات وحسن استخدام وإدارة الغابات ومراقبة حرق الغابات والرعي المفرط.

وفي عام 2003 بالتحديد في مايو بالموزيمبيق، قرر الاتحاد الإفريقي بنسخة معدلة من الاتفاقية التي لم تدخل حيز التنفيذ بالمصادفة عليه في 2014، 12 دولة بان تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة.

وتمثل اتفاقية مابوتو، استجابة إفريقيا للتغيرات في المواقف والتطورات القانونية والمنظورات السياسية والعلمية، حيث تتناول مجموعة واسعة من قضايا القارة بما في ذلك قضايا القارة المستدامة الكمية والنوعية للمواد الطبيعية مثل التربة والأرض والهواء والمياه والموارد البيولوجية، وتسعى الى إدماج إستراتيجية الإدارة البيئية في طموحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية...الخ.[1]

- اتفاقية التعاون في حماية التنمية البيئية الساحلية البيئية في منطقة غرب إفريقيا (اتفاقية ابيدجان):

واعتمدت في 1981 ودخلت حيز التنفيذ في 1984، وتتمثل أهدافها في حماية البيئة البحرية، والمناطق الساحلية والمياه الداخلية ذات الصلة التي تدخل في اختصاص دول منطقة وغرب ووسط إفريقيا، وتشمل هذه المعاهدة السواحل من موريتانيا إلى ناميبيا، التي تمتد حوالي8000 كلم، وتتمثل أيضا في حماية والمحافظة على الأنظمة الايكولوجية النادرة،

1 - المنظمة القانونية الاستشارية لأسيا وإفريقيا والتنمية المستدامة، الأمانة المنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي، ص 58، نقلا من الموقع:

http://arabic.aalco.int/scripts/view-posting.asp?recordid=1

والحساسة وتطوير الخطوات الإرشادية في تقييم الآثار البيئية وتشكيل الإجراءات التي تحدد المسؤولية والتعويض.[1]

- معاهدة باماكو لحظر توريد النفايات المضرة إلى إفريقيا والسيطرة على حركتها عبر الحدود وادارتها داخل إفريقيا 1991:

اعتمدت تحت الرعاية لمنظمة الوحدة الإفريقية كبديل لاتفاقية بازل، حيث كانت دول الأعضاء في حالة توتر إزاء قضية استغلال الشركات الأجنبية لبلدانهم من اجل التخلص من النفايات السامة، الأمر الذي أكدت عليه عملية إغراق النفايات الخطيرة في كل من سواحل نيجيريا، جيبوتي، غينيا الاستوائية، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تقارير عن بعض الدول الإفريقية التي دخلت اتفاقيات مشبوهة مع شركات لإلقاء النفايات السامة على أراضيها، وتسعى أيضا هذه المعاهدة إلى حظر ومنع استراد النفايات الخطيرة إلى إفريقيا والغرض من هذه الاتفاقية يقوم أساسا على حماية المنطقة من الخطر المتزايد على صحة الإنسان جراء النفايات الخطيرة، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في 22 افريل 1998. [2]

- اجتماع إفريقيا لحماية البيئة في موريتانيا مارس 2017:

عقد في موريتانيا اليوم الإفريقي للبيئة وسط دعوات لتفعيل الاتفاقيات المشتركة بشأن حماية البيئة في الدول الإفريقية كجزء من خطة التنمية.[3]

وفي هذا الإطار استعرض وزير البيئة والتنمية المستدامة السيد: (اميدي كامرا) جهود الحكومة في مجال الحفاظ على البيئة كما قام باستعراض المعاهدات والاتفاقيات التي تم إبرامها والمصادقة عليها من طرف موريتانيا من 1992 إلى 2012 في ريو و2002 في جوهانزسبورغ

1 – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 2000، ص226. نقلا من الموقع الالكتروني:
https://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013geo4_ar.pdf18/03/2018.

2 – إبراهيم عبد الجليل التعاون ما بين دول الجنوب في الإدارة البيئية، نقلا من الموقع:
http:// *css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/B1-UNEP.pdfv*

3 – محمد فال الشيخ، اجتماع إفريقي لحماية البيئة، الجديد العربي، نواكشط، 01 مارس 2017، نقلا من الموقع الالكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/society/2017/3/1

وكوبنهاغن 2009 ودوريان 2011 ونيويورك 2015 ومراكش 2016 إضافة إلى العديد من الاستراتيجيات وسياسات العمل والخطط العمل الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي.[1]

وقال ممثل منظمة (اليونيسف) "سليمان جاياتي" أن الاقتصاد الإفريقي يعتمد على الموارد الطبيعية التي تشكل هي الأخرى نظاما لحياة جزء كبير لسكانها وان الإشكاليات البيئية تعتبر من الأسباب الرئيسية للفقر والتخلف معربا عن استعداد وكالة الأمم المتحدة للمساعدة في خطط حماية البيئة.

وأشار ممثل الاتحاد الإفريقي "المامي دافا" إلى أهمية تنوير الرأي العام الوطني حول أهمية الحفاظ على النظام البيئي والتنوع البيولوجي في القارة.

واختار ومجلس الوزراء الإفريقي عام 2010، 1 مارس من كل عام باعتباره اليوم الإفريقي لحماية البيئة.

استضافت موريتانيا عام2015 اجتماع لمشروع الصور الأخضر الكبير وهو مشروع يهدف إلى إنشاء حاجز من الغطاء النباتي لإيقاف زحف الرمال والتصحر عبر دول جنوب الصحراء من خلال تشجير أحزمة خضراء تمتد من موريتانيا الى جيبوتي بطول 7000 كلم وبعرض 01 كلم.[2]

- **الدورة 12 لمؤتمر الوزراء الإفريقيين المعني بالبيئة:** تم عقده في 2008 حيث أكد على اتفاق عالمي بشأن المناخ وذلك بتحقيق مصالح المنطقة وتلبية احتياجاتها.

وفي هذا السياق أيضا طلب الوزراء إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينظم بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومؤسسات حكومية دولية أخرى ذات صلة بالاجتماعات التحضيرية للمتفاوضين بشأن مسألة تغير المناخ في إفريقيا.

---

1 – أنشطة الحكومة، المشاركون في تظاهرة اليوم الإفريقي يؤكدون على أهمية تنسيق الجهود للحد من اختلال البيئة، نواكشوط، وكالة موريتانيا للأنباء، نقلا من الموقع الالكتروني:

http:// www.ami.mr/Depeche-47889.html22/03/2018.

2 – محمد فال الشيخ، مرجع سبق ذكره.

ومباشرة عقب الدورة 12 للمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، ومشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وجهات افريقية إقليمية ودول إقليمية.

بالإضافة إلى التركيز على اجتماع الجزائر الذي أولى اهتماما خاصا بهذه المبادرة والتي اشتركت في رعايته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، شمل هذا الاجتماع جلسة تحضيرية لمركز تنسيق والمفاوضين وإجراء وزاريا، وشكل الاجتماع منتدى تحضيرا لمجموعة المفوضين الأفارقة للدورة 14 لمؤتمر الأطراف التي عقدت في بولندا في ديسمبر 2008...الخ[1]

1 - لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية إفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير مرحلي عن تغير المناخ والتنمية، القاهرة، من 2- 5 حزيران 2009، القاهرة، مصر، ص 6،7.

خاتمة

خاتمة:

إن الأمن الغذائي الأفريقي كان ولا يزال الإشكالية الأكثر استقصاءا على الحل، هذا رغم الجهود المبذولة دوليا وإقليميا من أجل التقليل من مشاكل انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية نظرا لتعدد أبعاد هذه المشكلة فمنها ما يتعلق بطبيعة المنطقة جغرافيا من مناخ وأراضي زراعية وأخرى تتعلق بتدني مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي من جهة أضافت آلية النمو الديموغرافي المتزايد بوتيرة لا تتماشى مع المستوى التنموي وكذا إمكانيات أغلب دول القارة.

كما أن التهديدات البيئية تعد خطرا فعليا للأمن الغذائي, خصوصا في ظل هشاشة البلدان الإفريقية وعدم حيازتها للقدرة على التكيف, حيث يتسم موقعها بمناخ أدفئ ومناطق هامشية تتعرض بقدر أكبر للأخطار المناخية فالتهديدات البيئية بنوعيها الطبيعية وغير الطبيعية مثل: تغير المناخ والتصحر والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي لها بعد عالمي وليس وطني فقط وتسبب اثار قد تكون مستدامة على أبعاد الأمن الغذائي كما قد تتعدى للمساس بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني, كالبعد الصحي والاقتصادي والمجتمعي والبيئي, وأمام هذا الوضع يزيد فقر الفقراء في القارة الإفريقية, بالإضافة إلى تعرضهم لحالات المجاعة وسوء التغذية و الاضطرابات الاجتماعية والسياسية, كما أن هذه التهديدات تؤثر على الدول الغنية لأن من طبيعة التهديد البيئي أنه عبر حدودي, فأثره لا تحدها الحدود الوطنية ولتفاقم حدة تأثير التهديدات البيئة على أبعاد الأمن الغذائي أصبحت معظم دول القارة الإفريقية تعاني حالة اللأمن الغذائي سواء المؤقت أو المزمن وذلك لأن التهديدات البيئية تحتاج إلى إمكانيات مادية ومالية وتكنولوجية كبيرة لمواجهتها, والكثير من الدول النامية في أفريقيا تفتقر لتلك الإمكانيات, وبعد تحليل الإشكالية الأساسية للموضوع وهي تأثير التهديدات البيئة على واقع الأمن الغذائي فإنه يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- أن الحتمية توجد في العلاقة التي تربط بين البيئة والأمن الغذائي، لأنه لا وجود لأمن غذائي دونها رغم كل التطورات التي وصل إليها الإنسان.

– أن التأثيرات المؤكدة والمحتملة للتهديدات البيئية على أبعاد الأمن الغذائي قد تكون بنسبة لدولة كتهديد حقيقي وقد يؤدي الي حالة اللأمن الغذائي في حين قد يكون إيجابي بالنسبة لدول أخرى، وهو مايعرف بعدم حتمية النتائج المتوقعة من تلك التهديدات.

– إن التهديدات البيئية في القارة الإفريقية تتنوع بين تهديدات الطبيعية والتهديدات الغير طبيعية، كما أن مسبباتها قد تتنوع أيضا بين الأسباب الطبيعية وأسباب التي يحدثها الإنسان، وأن الغالب في إحداث كل تلك التهديدات هو الإنسان ولو كانت تهديدات طبيعية إلى أن الإنسان يمثل سبب غير مباشر في وقوعها.

– إن عدم القدرة على بناء الأمن الغذائي بسبب التهديدات البيئة يعني عدم القدرة على بناء الأمن الإنساني وذلك لأن أبعاده متكاملة وغير منفصلة.

– إن الأضرار التي تسببها أثار التهديدات البيئية على الأمن الغذائي تجعل الدول الإفريقية وأفرادها معرضين أكثر لحالات إجرامية وإرهابية، والسبب الذي يدفعهم إلى ذلك هو الجوع.

– إن تغليب مصالح الدول على الاهتمام بالبيئة هو أقوى سبب لتفاقم التهديدات البيئية في السنوات الأخيرة،فلو كان هناك نفس القدر من الاهتمام بالبيئة، كالاهتمام بباقي القطاعات لتتم فعلا حمتها وحماية حق الأجيال القادمة في بيئة صحية.

– إن استمرار التهديدات البيئة مستقبلا يعني استمرار حالة الأمن الغذائي, أي عدم القدرة على بناء أمن غذائي مستدام

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ باللغة العربية

I. الكتب:

1. غراهام ايفانز وجيفيري نونيهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط2، تر: مركز الخليج للأبحاث، بنغوين للنشر، 2000.
2. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
3. كلود فوسلر، تير جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، تر: علاء أحمد إصلاح، مصر القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2000.
4. برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسات العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، دار النشر والتوزيع بالغراف ماكلان، ط1، 2004 .
5. عبد القادر الشيحني، حماية البيئة، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2009.
6. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات المواراد البيئية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
7. عبد الفتاح القصاص محمد، التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.
8. عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، ط1 ، بيروت لبنان، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات النشر والتوزيع، (د.ت).
9. عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة (حمايتها، تلوثها، مخاطرها)، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.
10. جون إدمون، علاقات دولية، بيروت، تر: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
11. رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظور العلاقات الدولية، الجزائر، 2008.
12. سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012.
13. محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام تطبيق"، دار وائل للنشر الأردن، ط1، 1999.
14. عبد الرحمان محمد السعدني, ثناء مليجي السيد عودة, مشكلة بيئة, طبيعتها, وأسبابها, أثرها, كيفية موجهتها, مصر, القاهرة, دار الكتاب الحديث، 2007.
15. أحمد مدحت إسلام, التلوث مشكلة العصر, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت 1990.
16. كاميلا تولمين, مناخ إفريقيا يتغير, ترجمة سعد السيد, المركز القومي للترجمة, القاهرة, الطبعة الأولى, 2014.

17.بوحنية قوي, البيئة في إفريقيا,تهديدات جديدة ومسارات حرجة,(تقرير مركز الجزيرة للدراسات الدوحة2006).

18.الثورة القادمة في شمال إفريقا الكفاح من أجل العدالة المناخية, ميكامينو, بالويللو, ترجمة عباب محمد, تم النشر بواسطة مؤسسة بلاطفودم لندن, الطبعة الأولى, 2015.

II. الكتب باللغة الأجنبية:

1. *Michael widoyle, "Liberalion and the end of the cold war": https:// library of lihgts.files.wordpress.com.*
2. *Dario battistella. The oriesdes relation internationals. Op. cit, p 478.*
3. *Keith Krause, " Critical theory and security studies ", paper 33, februray 1996.*
4. *christiqnnellemam, and others, the an emommental food crisis unite dnaton envonenent programmer, Norway,2009.*
5. *fonomarchal, ;ikewsh;ore,qhidden,tn reatto food production gate keeper series british depqrtement for internqtionql ealope;ent,1995,p10.*
6. *world , food programmer, emergen food, sucrty assement and book second edition.2009.*

III. المجلات:

1. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر– المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

2. محمد طاهر عديلة، المقاربة النسوية للعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الفكر، العدد 13.

3. أسماء دهكال, الأمن الغذائي وتحديات التغذية في إفريقيا, مجلة قراءات إفريقية العدد1, 2018.

4. هشام بن حميدة، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 74– 75، 2016.

5. صادق علي حسين، التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني، مجلة دراسة البيان، العدد6، 2016.

IV. المذكرات:

1. ميهوبي نفيسة، الأمن البيئي في منطقة المتوسط التحديات والآفاق مذكرة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة،2016.

2. أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 15.

3. بن مرزوق العيد، أثر التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017.

4. قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الإستراتيجية والمستقبليات كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010.

5. زبيري وهيبة ، **التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2، 2014/2013).

6. التقارير:

1. توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية، تقرير الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي.
2. لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية إفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير مرحلي عن تغير المناخ والتنمية، القاهرة، من 2– 5 حزيران 2009، القاهرة، مصر، 2009.

VI. المحاضرات:

1. فاتح رحموني، الإستراتيجية والأمن الدولي، محاضرة ملقاة على طلبة الماستر استراتيجية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2017/ 2018.

VII. المواقع الإلكترونية:

1. تاكايوكو ياياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، تاريخ الإطلاع 2018/04/01
http://www.geocitees.com/ode/zeggogh/secptihtml

2. تقرير عن التنمية في العالم 2010، التنمية وتغير المناخ ومنشورات البنك الدولي لإنشاء والتعمير، واشنطن، 2010.
http://www.worldbank.org

3. لجنة الأمن والغذاء العالمي، الدورة الأولى لجماعة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع مجموعة خطوط توجيهية تطوعية، إيطاليا.
www.FAO.org ¤2003

4. منظمة التغذية والزراعة FAO، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي المؤتمر العالمي للأغذية، 1996، روما.
www.FAO.org

5. اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية تم التصفح 2018/09/29.
http:/ un fcc int/ resource/docs/conna arabic/ pdf.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية الإنسانية, 2007–2008, محاربة تغير المناخ.
http:// hdr, undp.org.

6. تقرير الأمين العام في جو من الحرية أفسح, صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع(الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 29, الأمم المتحدة, 2005, ص27) .*www.un.org*

7. لجنة الأمن الغذائي العالمي, الدورة الأولى لجامعة العمل الحكومية الدولية المعنية يوضح مجموعة خطوط توجيهية لدعم الإعمال المطرد في غذاء كافي الأمن الغذائي القطري *www.food,org..2003*

8. تقرير منظمة التغذية والزراعة لسنة 2008, حالة إنعدام الأمن الغذائي في إفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة' روما, 2008).*www.fao.org*

9. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تقرير عن تغير المناخ والتنمية في إفريقيا، مارس 2010. الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي، نقلا من الموقع الإلكتروني:
https://news.un.org/ar/news/topic/climate-change ¤2018/03/25

10. الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التصحر، نقلا من الموقع:
http://www.un.org/ar/events/desertification_decade/background.shtml,25/03/2018

11. المنظمة القانونية الاستشارية لأسيا وإفريقيا والتنمية المستدامة، الأمانة المنظمة (AALCO)، الهند، نيودلهي، ص 58، نقلا من الموقع:

http://arabic.aalco.int/scripts/view-posting.asp?recordid=1

12.برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 2000، ص226. نقلا من الموقع الالكتروني:

https://unstats.un.org/unsd/energy/meetings/2013ees/2013geo4_ar.pdf18/03/2018.

13.إبراهيم عبد الجليل التعاون ما بين دول الجنوب في الإدارة البيئية، نقلا من الموقع:

http:// *css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/B1-UNEP.pdfv*

14.محمد فال الشيخ، اجتماع إفريقي لحماية البيئة، الجديد العربي، نواكشط، 01 مارس 2017، نقلا من الموقع الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/society/2017/3/1

15.أنشطة الحكومة، المشاركون في تظاهرة اليوم الإفريقي يؤكدون على أهمية تنسيق الجهود للحد من اختلال البيئة، نواكشوط، وكالة موريتانيا للأنباء، نقلا من الموقع الالكتروني:

http:// www.ami.mr/Depeche-47889.html22/03/2018.

ملاحق

الملحق رقم (01): يمثل مدى إضرار بعض الكوارث الطبيعية على كل من جودة الغذاء والصحة وآثار اجتماعية أخرى

نوع الكارثة	مظاهرها	مدى إضرارها بالأبعاد الغذائية و الصحية و الاجتماعية.
هطول أمطار غزيرة في غير مواسمها	حادثة متصرفة تتنوع مظاهرها	إما أن تؤدي إلى كثرة البعوض و بالتالي التأثير على الإنتاج الغذائي النباتي ، أو تؤدي إلى تلفها بسبب انجراف مواقع التكاثر...
الفيضانات	- المحاصيل الزراعية و المباني و الممتلكات. - انهيار ضفاف الأنهار و الجداول. - قتلى و مصابون و أشخاص بالملايين يحتاجون إلى المساعدة و خاصة الغذائية	-تلوث المياه سواء المستعملة للشرب أو لتحضير الغذاء - كثرة البعوض الضار. - الإصابة بالأمراض المنقولة بواسطة الغذاء الملوث أو بالمياه مثل الإسهال ، الملا ريا .. - زيادة عدد الوفيات.. - فقدان التموين الغذائي –لقطع الطرقات و تعطل وسائل النقل، أو لتلف الغذاء المخزن... - الإصابة بأمراض نفسية و اجتماعية خطيرة..
الجفاف	-نقص في رطوبة التربة -زيادة التبخر يؤدي إلى نقص المياه - انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية . - انخفاض في تمويل الغذاء و الدخل - انخفاض في جودة المياه.	-الإصابة الأمراض المتعلقة بالمياه. - سوء التغذية .- المجاعة - الوفيات(بسبب المجاعة و العدوى) - تدني جودة الغذاء و ما يرفقها من الإصابة بأمراض متعددة .- تقزم النمو البدني و العقلي عند الأطفال .- آثار اجتماعية مثل النزوح الريفي و قد يصاحب ذلك الإصابة بالأمراض و العدوى..

SOURCE/R. Sari Kovats , Bettina Menne, and others,Climate Change and Human Health : Impact and adaptation (WHO/SDE/OEH/00.4), 2004, p 17, http://www.emro.who.int/ceha/publication.asp

الملحق رقم (02): بوضح كمية المبيدات المستعملة بكغ/ هكتار في بعض الدول الإفريقية

المواد الغذائية من المتوقع أن تتضرر بتلوث الهواء	نسبة الأضرار	أهم النتائج
الأرز	4%	عدم استدامة الأمن الغذائي للأجيال المقبلة و
الذرة	3%	تعرضها للأزمات المتعددة مثل الأزمات
فول الصويا	12%	الصحية ، الاقتصادية ، الأمنية و الاجتماعية
القمح	8%[2]	...

المصدر: مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، البيئة العربية أثر تغير المناخ على البلدان الإفريقية، تقرير المنتدى الإفريقي للبيئة والتنمية، 2009، ص 140.

الملحق رقم (03): يوضح تأثير التصحر على توافر الغذاء في أكثر الدول تأثرا به في القارة الإفريقية

الدولة	تأثير التصحر على توافر الغذاء و نقص التغذية
النيجر	تمثل المناطق المتأثر بالتصحر حوالي 95% من الأراضي الكلية ، و هذا جعل أغلب السكان فقراء و يعانون من أزمات غذائية متكررة لعدم قدرتهم على توفير الغذاء لاعتمادهم الكبير على الأرض في ذلك.
تشاد	يمثل أربعة أخماس 5/4 من السكان يعيشون في الريف و يعتمدون على الزراعة المتأثرة بالتصحر في توفير غذائهم *مستويات نقص التغذية مرتفعة جدا.
إفريقيا جنوب الصحراء	يمثل حوالي 34% من سكان المنطقة يعانون من نقص مزمن في التغذية.

المصدر: مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، الحق في الغذاء (الجمعية العامة للأمم المتحدة)، 2006، ص 17

WWW.UN.ORG

الملحق رقم (04): يوضح مدى إضرار عوارض تغير المناخ بتوافر الغذاء

أهم عوارض تغير المناخ	الأضرار المحتملة على مؤشرات و مصادر توافر الغذاء
زيادة وتيرة و حدة أحداث الطقس المتطرفة	-انخفاض أو تلف المحاصيل -فقدان الماشية -أضرار تمس مصايد الأسماك -تدمير المدخرات من الموارد الزراعية مثل الحبوب -وجود فائض أو نقص في المياه -زيادة تدهور الأراضي و التصحر -زيادة تكاليف المواد الغذائية و توزيعها.....
ارتفاع درجة الحرارة	-زيادة التبخر مما أدى إلى انخفاض في رطوبة التربة -زيادة في تدمير المحاصيل و الأشجار نتيجة للآفات -زيادة في التهديدات على صحة الإنسان مما يقلل من اليد العاملة و بالتالي التقليل من الإنتاجية -تهديد الصحة الحيوانية -انخفاض كمية و جودة المحاصيل الزراعية -زيادة خطر حرائق الغابات....
ارتفاع مستوى سطح البحر	-إصابة الأسماك خاصة الساحلية بالأضرار و بالتالي نقص في مورد الأسماك -خسائر مباشرة للأراضي القابلة للزراعة بسبب الفيضانات و تملح التربة -تملح مصادر المياه الصالحة للشرب أو للاستعمال في الغذاء.....

SOURCE:CARE international CLIMATE CHANGE A DAPTATION AND FOOOD SECURITY .WWW.CARE CLIMATE CHANGE.ORG

فهرس المحتويات	
العنوان	الرقم
شكر وعرفان	
مقدمة	8-1
---	---
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	10
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن.....	11
المطلب الأول: جدلية التعريف وضبابية الضبط.....	11
المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية وما بعد الوضعية.....	13
المبحث الثاني: مفهوم التهديدات البيئية والأمن البيئي.....	20
المطلب الأول: تعريف البيئة والتهديدات البيئية	20
المطلب الثاني: تطور النقاش حول قضايا البيئة والأمن البيئي.....	26
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن البيئي.....	28
المبحث الثالث: مفهوم الأمن الغذائي.....	30
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وأبعاده	30
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي.....	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: علاقة التهديدات البيئية بالأمن الغذائي	
تمهيد	38
المبحث الأول: تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي.....	39
المطلب الأول: ظاهرة التغيرات المناخية وأثرها على مصادر الغذاء.....	39
المطلب الثاني : تأثير التغير المناخي على التنوع البيولوجي.....	42
المبحث الثاني: تلوث الهواء والماء كمعوق للأمن الغذائي.....	43
المطلب الأول: تلوث المياه وأثره على الأمن الغذائي.....	43
المطلب الثاني: تلوث الهواء تهديد جديد على الأمن الغذائي.....	45
المبحث الثالث: الكوارث الطبيعية وأثرها على الأمن الغذائي.....	47

المطلب الأول: تأثيرات الكوارث الطبيعية والمائية والجوية على الأمن الغذائي.....	47
المطلب الثاني: تأثيرات الكوارث الطبيعية والجغرافية على الأمن الغذائي.....	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الغذائي في إفريقيا	
تمهيد	52
المبحث الأول: تأثير تهديدات تغير المناخ على الأمن الغذائي في إفريقيا.....	53
المطلب الأول: تأثير تهديدات تغير المناخ على مصادر الغذاء في إفريقيا.....	53
المطلب الثاني: تأثير تهديدات التلوث على الأمن الغذائي في إفريقيا.....	56
المبحث الثاني: تأثير تهديدات تلوث المياه وندرته على الأمن الغذائي في إفريقيا.....	58
المطلب الأول: تأثير تهديدات تلوث المياه على الأمن الغذائي في إفريقيا.....	58
المطلب الثاني: أثر ندرة المياه على الغذاء في إفريقيا.....	59
المبحث الثالث: السياسيات الإفريقية لمواجهة التهديدات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي....	61
المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات البيئية.....	61
المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية ودورها في حماية البيئية..	62
خلاصة الفصل	67
خاتمة	70-69
قائمة المراجع	75 -72
ملاحق	80-77
فهرس المحتويات.....	83-82

ملخص:

إن التهديدات البيئية تمثل تحدي متناميا ذو أبعاد اقتصادية وصحية وأبعاد تتعلق بالسلامة وإنتاج المواد الغذائية وغير ذلك من الأبعاد، فأنماط الطقس المتقلب تهدد إنتاج المواد الغذائية من خلال عدم الثقة المتزايدة في التساقط وارتفاع مستويات البحار التي تلوث المخزونات الاحتياطية من المياه العذبة الساحلية وزيادة خطر الفيضانات الكارثية، كما تساعد بيئة الإحترار في انتشارالآفات والأمراض اتجاه القطبين بالرغم أنها كانت محصورة من قبل في المناطق الاستوائية.

تعد القارة الإفريقية أكثر المناطق عرضة لتداعيات التهديدات البيئة نظرا لأسباب عديدة ترتبط بالطبيعة الطبوغرافية للقارة من حيث كونها واقعة في مجال المناطق الأكثر دفئ في العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنها ذات كثافة سكانية مرتفعة تعاني الأغلبية منها مستويات معيشية متدنية تعتمد على النشاط الزراعي لتوفير غذائها.

Abstract:

There percussionons of environemental threats represented an economic and health dimensions proportions of safety and food production and security and other dimensions of the mounting disestre .erratic weather patterns are threatening food production through the growing lack of confidence in precipitation and rising sea levels that pollute coastal stock piles of fresh water and increased risk of catastrophic foods it also helps warming environement in the spread of pests and diseases to to word the poles .even through she was confined before in the tropics

The African continments most vulnerable areas of the repercussions of this imminent danger is marked by the environmental threats .since many of assab associated with topographic nature of the continent in terms of being caught in the warm the of most rigion in the world .on the one hand .on the other hand it is densely populated suffer the majority of them living lows rely on agricultural activity to provide their own food.